الميثاق

iraqnc.net

من المبادئ الأساسية التي نص عليها الميثاق الوطني العراقي القضية الفلسطينية. وجاء في الفقرة الخامسة من المبدأ الثالث:
٥- القضية الفلسطينية
العمل على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس؛ ورفض ما يقوم به الصهاينة من استيطان وانتهاكات بحق الفلسطينيين.

الميثاق الوطني العراقي

@IraqianNCh @IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الأربعاء 27 ذو الحجة 1445 هـ | 3 تموز 2024 م | العدد (53) | (11) صفحة

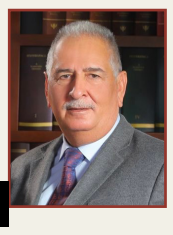

مقالات

بقلم : وليد الزبيدي

٥٠٥ سجن أميركي في العراق من توارثها؟

ص3

(عضو اللجنة العليا للميثاق)

إعدامات المعتقلين اغتيالات تمارسها السلطات الحكومية واللجنة الدولية توصي بإسقاط مفوضية حقوق الإنسان في العراق

افتتاحية الميثاق

أكدت تقارير المنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان زيادة عمليات الإعدام المسجلة في العراق، ورجحت ارتباط ذلك بحكومة الإطار الطائفية الانتقامية، وأكدت التقارير وجود ٨ آلاف معتقل يواجهون حملات إعدام جماعية ويقبعون في السجون الحكومية، وسط انتقادات لظاهرة انتزاع الاعترافات وسط التعذيب ووشاية المخبر السري، فضلاً عن قانون مكافحة الإرهاب الفضفاض الذي يستهدف العرب السنة فقط.

وكانت هيئة علماء المسلمين في العراق عبر مسؤول القسم السياسي فيها الدكتور مثنى حارث الضاري قد دعت إلى تشكيل لجنة وطنية لمتابعة شؤون المعتقلين العراقيين في السجون الحكومية الذين يتعرضون لأبشع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، مع اتساع تنفيذ الإعدامات الباطلة التي يوقع عليها الرئيس الحالي عبد اللطيف رشيد ووزارة العدل في حكومة السوداني بعد أحكام يصدرها القضاء في العراق وفق قانون الإرهاب سيء الصيت بعد انتزاع الاعترافات بالتعذيب المميت والتهديد لاعتقال النساء من ذوي المعتقلين

وإننا في الميثاق الوطني العراقي إذ نرحب بهذه الدعوة الوطنية ذات الأبعاد الإنسانية فقد شرعنا بتكثيف العمل المستمر لإنقاذ المعتقلين وتدويل قضيتهم العادلة وإيقاف جريمة اغتيالهم عبر الإعدامات الممنهجة ذات التوجهات الطائفية فهم من المكون السني الكبير في العراق وتم إصدار الأحكام التعسفية بالإعدام أو السجن بالمؤبد أو الفترات الطويلة بسبب وشاية المخبر السري الذي لا تعرف هويته، ولا يمتلك أدلة على اتهاماته، وإنما تنتزع الاعترافات من المتهمين وفق خمس مراحل من التعذيب الأساسي مع وجود وسائل ثانوية أخرى أبرزها تعليق المعتقل بالسقف عن طريق ربط اليدين إلى الخلف ويبقى يوم وليلة كاملة ومن ثم التعرض له بالصعق الكهربائي فضلا عن الضرب المبرح ويستخدم فيه الأسلاك النحاسية ومن ثم يسلخ جلده بآلات جارحة ويوضع عليها ملح الطعام ومن ثم بالإغراق الفعلي بالماء الساخن جدا وبعد مرور خمسة أيام من التعذيب يوضع في سجن انفرادي ويهدد باعتقال زوجته أو أمه أو أخته إذا لم يوقع على التهم التي وضعها المحققون لينتقل بعد التوقيع إلى إصدار الحكم من القضاء؛ وسجلنا ووثقنا أعدادا كبيرة من قتل المعتقلين أثناء التحقيق من التعذيب وعلى هذا الأساس استطاعت لجان الميثاق من العمل الدؤوب في التواصل مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وفي مقدمتها منظمة هيومن رايتس ووتش الدولية والتي جرى لقاء العدد مع مسؤولة الملف العراقي والفاعلة في لجان الأمم المتحدة معها، وبعد تقديم أدلة جديدة واطلاعهم على مجريات الأمور أصدرت الأمم المتحدة بيان أدانت فيه الإعدامات المستمرة في العراق وأكدت عدم نزاهتها وهي تؤخذ ضمن قانون الإرهاب وتحت التعذيب

وهنا نؤكد لجميع العراقيين أن حقوق المعتقلين أمانة في أعناق الجميع وعلى وجه الخصوص القوى المناهضة للاحتلال والعملية السياسية يتوجب علينا جميعا العمل على إنصافهم والضغط نحو إقرار قانون العفو العام الحقيقي الذي تسعى قوى الإطار التنسيقي تأخيره وإفراغ محتواه حتى لا يخرج الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال من السجون مع تغيير جذري لما يسمى قانون الإرهاب، وفي الوقت نفسه نحمل رئيس الجمهورية الحالي وحكومة السوداني ووزارة العدل جريمة اغتيالات المعتقلين ونؤكد على العمل على توثيق هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها فالحقوق لا تسقط بالتقادم.

هيئة العلماء تدعو إلى تشكيل لجنة وطنية لمتابعة موضوع السجناء وما يتعلق بعمليات الإعدام والتصفية الجسدية

دعت هيئة علماء المسلمين في العراق عبر مسؤول القسم السياسي فيها الدكتور مثنى الضاري إلى تشكيل لجنة وطنية تتابع ملف السجناء ومعاناتهم وجرائم الانتهاكات في السجون الحكومية وحملات الإعدام الجائرة التي تستهدف فئة معينة من الشعب العراقي بدوافع طائفية، وأكد الضاري أن حملات الإعدام مستمرة، في ظل سلطة قضائية موغلة بالفساد والطائفية، وكشف الضاري في الندوة التي عقدت بعنوان: (نحو جهد وطني واسع لإيقاف حملات الإعدام والتصفية الجسدية في العراق)، أن نسبة كبيرة من المعتقلين الذين أعدموا هم ممن اعتقلتهم السلطات الحكومية تحت ذريعة تأمين عقد اجتماع القمّة العربية في بغداد عام (٢٠١٢م)، وهم منذ ذلك الحين محتجزون ويتم إعدامهم تباعًا بعد سلسة من عمليات التعذيب والانتهاكات بمختلف صورها وأنماطها، مخاطبًا النظام العربي الرسمي بجمة من التساؤلات حول هذه المسألة الخطيرة التي تشير إلى إمكانية تكرارها مرة أخرى بعدما طُرحت مؤخرًا نية عقد القمّة القادمة في بغداد العام المقبل!.

الكونغرس الأميركي يتهم فائق زيدان ومجلس القضاء بأنهم "أداة للنفوذ الإيراني" في العراق

أكدت النائب الجمهوري، مايك والتز، عضو لجنتي القوات المسلحة والشؤون الخارجية في الكونجرس أنه بصدد تقديم مشروع قانون من شأنه اعتبار مجلس القضاء الأعلى في العراق ورئيسها «كأصول تسيطر عليها إيران»، بحسب تقرير نشره موقع «واشنطن فري بيكون».

ورجح الموقع بأنه سيكون أول تشريع يسمي قادة ومسؤولين عراقيين بالاسم باعتبار أنهم يمكنون إيران من التحكم في زمام الأمور في العراق.

ويشير الموقع إلى أن المجلس القضائي وزيدان من «القوى» الأساسية التي تعمل على «تعزيز مصالح إيران في العراق، ومساعدة ميليشيات طهران على الحصول على موطئ قدم في البلاد».

الأمم المتحدة: حملات الإعدام في العراق جريمة ضد الإنسانية

أكد الخبراء الخاصون المستقلون في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في تقرير خاص عن حملات الإعدام في العراق تعسفية وتشكل جريمة ضد الإنسانية:

جنيف (٢٧/٦/ ٢٠٢٤) قال خبراء في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إن عمليات الإعدام المنهجية التي تنفذها السلطات في العراق ضد السجناء المحكوم عليهم بالإعدام بناءً على اعترافات مشوبة بالتعذيب، وبموجب قانون غامض لمكافحة الإرهاب، ترقى إلى مستوى الحرمان التعسفي من الحياة بموجب القانون الدولي وترقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية.

«إننا نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من عمليات الإعدام التي تم الإبلاغ عنها علناً منذ عام ٢٠١٦، والتي بلغ مجموعها ما يقرب من ٤٠٠، بما في ذلك ٣٠ حالة إعدام هذا العام، والالتزام السياسي الصريح بمواصلة تنفيذ أحكام الإعدام، في تجاهل تام للمخالفات المبلغ عنها في إدارة العدالة، وحالات الإختفاء القسري والاعترافات الملوثة بالتعذيب التي أدت إلى هذه الأحكام غير العادلة» قال المقررون.

مع البيان الرسمي بوجود ٨٠٠٠ سجين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في العراق، قال الخبراء إنه عندما تكون عمليات الإعدام التعسفية على نطاق واسع ومنهجي، فإنها قد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، مما ينطوي على مسؤولية جنائية لأي مسؤول متورط في مثل هذه الأفعال، سواء بشكل مباشر أو عن طريق الموافقة.

«وإننا نصر على أن معظم الجرائم المفصلة في المادتين (٢) و(٣) من قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ والتي يحكم على أساسها الأشخاص بالإعدام، لا ترقى إلى مستوى «الجرائم الأشد خطورة» مما يجعل عمليات الإعدام هذه تعسفية بطبيعتها» وقال الخبراء. إن الاستخدام السياسي المزعوم لأحكام الإعدام، وخاصة ضد الذكور العراقيين من السنة، أمر مثير للقلق العميق».

ويتعرض المعتقلون للتعذيب وسوء المعاملة وعدم الحصول على الغذاء الكافي ومياه الشرب النظيفة. كما يُحرمون من الرعاية الطبية للأمراض الخطيرة والمعدية، مما يؤدي إلى الوفاة المبكرة أثناء الاحتجاز.

وقال الخبراء: نشعر بالفزع إزاء أعداد الوفيات في سجن الناصرية بسبب التعذيب وظروف الاحتجاز المؤسفة. وإننا نذكّر حكومة العراق بمسؤوليتها عن وفاة السجناء، بموجب القانون الدولي، وطالب الخبراء الحكومة الحالية بالوقف الفوري لجميع عمليات الإعدام، وضمان إعادة محاكمة السجناء المحكوم عليهم بالإعدام بشكل عادل، ولا سيما المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب، والبدء على الفور في تحقيقات شاملة ونزيهة في جميع مزاعم الاختفاء القصري والتعذيب وسوء المعاملة، وفقا للمعايير الدولية. ويجب أن تكون النتائج متاحة للجمهور.

قطاع غزة بين آلة الحرب المدمرة والمجاعة

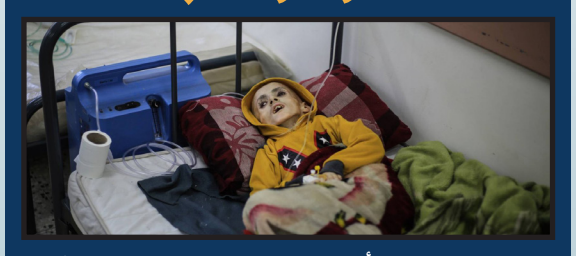

يشهد قطاع غزة أوضاعا إنسانية وصحية متدهورة في ظل انتشار المجاعة ووسط استمرار حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل منذ ٧/١٠/٢٠٢٣، على قطاع غزة بدعم أمريكي مطلق، خلفت أكثر من ١٢٤ ألف قتيل وجريح فلسطينيين، فضلا عن آلاف المفقودين.

وتواصل إسرائيل حربها رغم قرارين من مجلس الأمن الدولي بوقفها فورا، وأوامر محكمة العدل الدولية بإنهاء اجتياح مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، واتخاذ تدابير لمنع وقوع أعمال «إبادة جماعية»، وتحسين الوضع الإنساني المزري في غزة.

يأتي ذلك في وقت يعاني فيه القطاع، الذي يواجه أصلا حصارا إسرائيليا مشددا منذ منتصف صيف ٢٠٠٧، من نقص حاد في الإمدادات الأساسية من الغذاء والأدوية رغم تصريحات عدد من الأطراف والدول بتقديم المساعدات الغذائية والإغاثية والصحية.

وصرح المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة بأن تدمير الاحتلال الإسرائيلي لمعبر رفح أعاق إدخال أكثر من ١٥ ألف شاحنة مساعدات للقطاع ما زالت عالقة على المعابر. وكان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية قد صرح بأن يواجه نصف سكان غزة الموت والمجاعة بحلول منتصف تموز الحالي، ما لم يتم السماح بحرية وصول المساعدات.

حوار الميثاق

حوار العدد | الأستاذة سارة صنبر

(مسؤولة العراق وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش الدولية)

الكثيرين في العراق يرون أن الإعدامات ذات طبيعة طائفية

ص 5

ظاهرة تعاطي المخدرات سلوك شنيع وسائد

حذرت تقارير صادرة عن أوساط مجتمعية وحقوقية من استفحال ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات في العراق بعد أن تحول العراق من معبر للمخدرات إلى مستهلك لها في العقدين الأخيرين، واصفة الوضع بأنه أصبح أشبه بسلوك وثقافة شنيعة سائدة في البلاد.

وأكدت التقارير على أن حكومة الإطار التنسيقي برئاسة محمد شياع السوداني تتستر على الميليشيات التي تسيطر على تجارة المخدرات وتعمل على إغراق العراق بها، متهمة الحكومة بالتقاعس عن ردع هذه الجريمة والحد منها، لوجود جهات متنفذة تمنع التحرك تجاه المتاجرين أو إغلاق منافذ التهريب

وتشير التقارير إلى أن تجارة وتعاطي المخدرات في البلاد وصلت إلى آفاق غير مسبوقة تنهش جسد المجتمع والعقوبات لا تتناسب مع مستوى الجريمة، على الرغم من تصريحات الحكومة الكثيرة عن خطر المخدرات على المجتمع وأنها باتت وجهًا من أوجه الإرهاب إلا أنها لم تتخذ إجراءات صارمة بحق المتاجرين والمتعاطين.

مسيحيو العراق يعانون من التمييز وانتهاك حقوقهم

قال القس «خوري قيران»، إن المسيحيين العراقيين يعانون تمييزًا واضحًا ولم ينالوا حقوقهم الكاملة ولم يتم إنصافهم، مؤكدا على أن أغلب مسيحيي العراق هاجروا إلى جارج العراق ولن يعودوا بسبب عدم انصافهم.

وأكد قيران، أن المسيحيين في محافظة نينوى شمال العراق، منقسمين إلى قسمين فهناك من هاجر إلى الخارج ولن يعود، بسبب عدم وجود ظروف مشجعة للعودة، والقسم الآخر هم الذين ما زالوا يعيشون في كردستان العراق وهؤلاء بنوا حياتهم هناك ولن يعودوا إلى مناطق في سهل نينوى أو الموصل.

وأشار قيران إلى أن من بقي في سهل نينوى في الحمدانية وبعشيقة وتلكيف، هؤلاء أغلبهم من المزارعين أو الذين يمتلكون تجارة أو موظفين، أما في الموصل فلم تعد فيها عائلات مسيحية.

فيما أكدت منظمات وأحزاب سياسية مسيحية تقارير تؤكد أن البلدات والقرى المسيحية في سهل نينوى، عاد إليها أقل من نصف سكانها، وأن الميليشيات تسيطر على سهل نينوى وتمنع عودة المسيحيين.

أكثر من ٣٠٠ حريق في العراق خلال شهر حزيران الماضي

شهدت البلاد أكثر من ٣٠٠ حريق في عدة محافظات عراقية خلال الشهر الماضي طالت مستشفيات ومراكز تسوق ومزارع وأسواق ووزارات ومؤسسات حكومية.

وطالبت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان الحالي، وزير الداخلية الحالي عبد الأمير الشمري، بفتح تحقيق للوقوف على طبيعة الحرائق الأخيرة التي شهدها العراق، فيما أمهلت الوزير ١٥ يوماً لإرسال نتائج التحقيق إلى اللجنة، معبرة عن استغرابها مما حصل وترجح أنه مفتعل.

وقال النائب باسم خشان إن الدوافع السياسية والمنافع الشخصية وراء وقوع عدد كبير من الحرائق في العراق، ويرجح أن تكون وراءها دوافع سياسية وشخصية، خاصة وأن بعض الحرائق التي تحدث في الأقسام والغرف الخاصة بالملفات المعنية بالعقود الاستثمارية داخل وزارات ومؤسسات ودوائر الدولة!.

ميليشيا "بي كاكا" تسرق وتهرب النفط العراقي

قامت وكالة الأناضول برصد مضخات نفط يسيطر عليها تنظيم حزب العمال الكردستاني "بي كا كا" في محافظة الحسكة السورية، وعمليات تهريب للوقود يقوم بها التنظيم نحو شمالي العراق، حيث توفر له هذه العمليات عوائد تصل إلى ٢,٥ مليار دولار سنويا.

وتظهر المشاهد إدخال التنظيم عشرات من صهاريج الوقود المهرب من سوريا إلى شمالي العراق عبر معبر "سيمالكا" الحدودي.

وأكد مسؤولون أمنيون وجود علاقات تكافلية قائمة بين حزب العمال الكردستاني وبين الميليشيات المدعومة من إيران، حيث يؤمن الحشد الشعبي الغطاء الحكومي والملاذات الأمنية لـ (بي كا كا) وفروعه السورية، بينما يقوم حزب العمال وحلفاؤه بتأمين الحدود السورية وطرقات التهريب، في حين يواصل ضغطه على تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني في إقليم كردستان العراق.

وتعد ميليشيا الحشد الشعبي سنجار منطقة إستراتيجية لتواجدها وفق مخططات فيلق القدس الإيراني في شمال العراق، وأنها مستعدة للتعاون مع "الشيطان" من أجل التشبث فيها.

ويكسب تنظيم «بي كا كا» ٩٠٠ ألف دولار يوميًا من حصيلة بيع ٣٠ ألف برميل نفط إلى شمال العراق بغطاء حكومي من ميليشيات الحشد الشعبي وبسعر ٣٠ دولارًا للبرميل، ما يعادل ٣٢٨ مليون و٥٠٠ ألف دولار سنويًا.

حكومة بغداد تقوم بترحيل السوريين إلى بلدانهم

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن السلطات في بغداد وأربيل قامت بترحيل بعض السوريين رغم حيازتهم وثائق عراقية رسمية تُمكّنهم من الإقامة والعمل في البلاد، أو كانوا مسجّلين كطالبي لجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مشيرة إلى أن العراق يستضيف حوالي ٢٨٠ ألف سوري، غالبيتهم العظمى في كردستان العراق.

واتهمت المنظمة السلطات في العراق بتنظيم حملة ترحيل لسوريين بشكل تعسفي إلى دمشق وإلى أجزاء من شمال شرق سوريا تسيطر عليها قوات قسد الكردية وآخرين إلى أماكن تسيطر عليها قوات النظام، الأمر الذي سيعرضهم إلى الاعتقال وانتهاك حقوقهم، مشيرة إلى أن غالبية المناطق في سورية لا تزال غير صالحة لعودة اللاجئين بشكل آمن وكريم.

ووثّقت هيومن رايتس ووتش، العديد من حالات الاحتجاز، والاختطاف، والتعذيب، وقتل اللاجئين العائدين إلى سوريا على يد الأجهزة الأمنية للنظام السوري.

متظاهرون يقطعون طريق (كركوك – بغداد) وطريق سوق الشيوخ احتجاجا على تردي الكهرباء

تظاهر عدد من المواطنين في محافظة ديالى وذي قار، احتجاجا على تردي ساعات إمداد الكهرباء في ظل ارتفاع درجات الحرارة في البلاد مع حلول فصل الصيف.

وذكرت مصادر محلية، أن العشرات من أهالي قرية (الجيزاني) التابعة لقضاء (الخالص) شمالي المحافظة، قاموا بقطع طريق (بغداد – كركوك) احتجاجا على تردي الخدمات المتمثلة بالنقص الحاصل في ساعات إمداد الطاقة الكهربائية، وكذلك قلة المياه.

وفي محافظة ذي قال قطع متظاهرون طريق سوق الشيوخ في بالإطارات المشتعلة احتجاجا على أزمة الكهرباء وهدد المتظاهرون بأن احتجاجاتهم قد تتحول الى اعتصام مستمر إذا لم يجدوا اي استجابة من قبل الجهات الحكومية المختصة.

حرارة الصيف تُبخّر الوعود الحكومية الكاذبة بتحسين ساعات التجهيز

تتزايد معاناة العراقيين مع ارتفاع درجات الحرارة الى نصف درجة الغليان في موسم الصيف اللاهب في البلاد، في ظل عدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة وتقنينها بشكل كبير من قبل وزارة الكهرباء الحالية، وذلك على الرغم من الوعود الحكومية بتحسين واقع الكهرباء وزيادة ساعات التجهيز لموسم الصيف الحالي.

وفي هذا السياق، عبر مواطنون عراقيون عن عدم ثقتهم بالوعود التي تطلقها السلطات الحكومية لتحسين واقع الطاقة الكهربائية الذي لم يشهد تغيرًا خلال ال ٢٠ سنة الماضية، مؤكدين أن معظم تصريحات وزارة الكهرباء هي مجرد استهلاك إعلامي، وأنه متى ما أزيلت المولدات الأهلية من مدن ومناطق العاصمة بغداد وقتها تثبت الحكومة جديتها لإنهاء الأزمة.

ويعاني العراق من أزمة مستمرة في انقطاع الطاقة الكهربائية على الرغم من إنفاق الملايين من الدولارات على هذا القطاع، وذلك بسبب الفساد المستشري في هذا الملف، فيما يقوم حاليا باستيراد الغاز من إيران لتغذية المحطات الكهربائية، مما أدى الى تراكم الديون على العراق في حين تهدد إيران بين الحين والآخر بقطع الغاز ما لم تسدد مستحقاتها من الغاز المورد.

حكومة السوداني ترهن نفط العراق لصالح ميليشيا حزب الله في لبنان دون مقابل

تواصل حكومة السوداني تصدير الوقود إلى ميليشيا حزب الله اللبنانية لتشغيل محطات الكهرباء التابعة لمناطق نفوذ ميليشيا حزب الله في لبنان بتوجيه من إيران وبدون مقابل في وقت تعجز فيه عن الوصول إلى عائدات ما تصدره فضلًا عن عدم حصولها على الخدمات والسلع التي تضمنتها الصفقة المثيرة للجدل، وهو يشير بشكل صريح إلى أن العراق يهب نفطه بالمجان بما يلحق الضرر في اقتصاده الوطني.

شركات النفط الغربية تتسبب بمشاكل صحية خطيرة في العراق

كشف تقرير لشبكة (دويتشة فيلله) الألمانية، أن شركات النفط الغربية مثل (شل، وأكسون موبيل، وبريتش بتروليوم، وتوتال)؛ مسؤولة عن التسبب بمشاكل صحية حادة في العراق، لأن تأثير الهواء السام الناتج عن حرق الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط يعرض حياة الأطفال والكبار لخطر شديد في مناطق جنوب البلاد.

وبحسب التقرير، فإن العراق هو ثاني أسوأ دولة في العالم من حيث حرق الغاز، وترتفع درجة حرارته بمعدل ضعفي المتوسط العالمي، مشيرا الى أن شركات النفط الغربية العاملة في العراق تتجنب الإعلان عن كميات الغاز المحترق مما يعطي الانطباع للمستثمرين والجمهور بأنهم على المسار الصحيح لتحقيق هذه الأهداف، في حين أنها لا تلتزم بخفض انبعاثات الغاز وتتسبب بكميات ضخمة من التلوث السام في المنطقة وزيادة الاحتباس الحراري.

منظمات حقوقية: تدعو إلى التحرك الفوري لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السجون العراقية، والتنديد بالأحكام القضائية الجائرة.

إيكونوميست: إيران تكثف تدريب ميليشياتها في العراق مع وصول أسلحة متطورة.

لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية: المؤسسات الحكومية الخدمية عاجزة عن خدمة المواطنين.

وزير العدل الحالي خالد شواني: نسبة الاكتظاظ في السجون بلغت ٣٠٠٪؛ بينما هناك غرف VIP لبعض المحكومين.

الأمم المتحدة: أكثر من مليون امرأة وفتاة في العراق، معرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

مجلس عشائر العراق العربية في جنوب العراق: ثورة العشرين وحدت العراقيين وأفشلت ممارسات الاحتلال لتمزيق لحمة الشعب العراقي.

٥٠٥ سجن أميركي في العراق من توارثها؟

بقلم : وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

توارثت الحكومات في بغداد ٥٠٥ سجنا أميركيا تتوزع بين معسكرات كبيرة للاعتقال مثل بوكا وكروبر والحماية القصوى وسجون كبيرة شديدة التحصين في القواعد العسكرية الكبيرة مثل قاعدة التاجي وعين الأسد والبكر والقواعد الأخرى المنتشرة من شمال بابل حتى كركوك والموصل وصلاح الدين والأنبار وغيرها، وتوجد معتقلات وأماكن احتجاز وسجون في المناطق التي تتواجد فيها القوات الأميركية.

زجّت القوات الأميركية بأعداد هائلة من العراقيين في هذه المعتقلات والسجون، وكلما اشتدت قوة سلاح المقاومة ضدّ تلك القوات كلما أمعنت قواتهم في زيادة أعداد المعتقلين الذين أصبحت أعدادهم بالملايين طيلة تواجد تلك القوات حتى نهاية العام ٢٠١١، لكنّ معدل الأعداد في السجون الأميركية والحكومية لم يقل عن السبعمائة وخمسين ألف معتقل وفي بعض الأوقات تجاوز العدد ذلك، وعمدت مجموعة من الوطنيين العراقيين في عاصمة عربية في العام ٢٠٠٩ إلى تسجيل البيانات الحكومية التي تعلنها في وسائل الإعلام (الجيش ووزارة الداخلية ومكافحة الإرهاب والشرطة المحلية في المحافظات والأمن الوطني والمخابرات غيرها) حيث دأبت صحيفة الصباح الحكومية وقناة العراقية ووسائل الإعلام الممولة من الأمريكان والحكومة على نشر تلك الأخبار لكن «ارتكب» أحد الأشخاص – بدون قصد – للإفصاح عن هذا الجهد ما أدى بحسب المعلومات إلى إصدار أمر من نوري المالكي رئيس الوزراء بمنع نشر تلك الأخبار في وسائل الإعلام، لتقتصر بعد ذلك على الأخبار المبسترة التي تعطي انطباعا يوحي بأن الأجهزة الأمنية تواصل مطاردتها «للإرهابيين».

طبعا حصّة الأسد من المعتقلين طالت الأبرياء من العراقيين – المقصود هنا بالأبرياء – الذين تم اتهامهم بالإرهاب والمقاومة ولا علاقة لهم بذلك – ومن بين المعتقلين الكثير من ضباط الجيش السابق وبدون شك كان من بين هؤلاء العديد من المقاومين الذين كانوا يشنون هجمات شرسة ضدّ قوات الاحتلال الأميركية.

وجدير بالإشارة أن جميع المعتقلين وبدون استثناء قد تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب وبأساليب كثيرة يتذكرها المعتقلون ويتحدثون بتفاصيلها للأبناء والأحفاد لتبقى جريمة المحتلين شاخصة في الذاكرة ولأجيال وأجيال.

ابتداء من العام ٢٠١٠ صعودا بدأت الأجهزة الأمنية تمارس الاعتقالات الواسعة والتحقيق والتعذيب وتجنيد المخبرين السرين الذين قدموا وشايات بعشرات الآلاف (يتداول العراقيون قصصا عن شخص واحد يقدم وشايات بمئات العراقيين) وتبني لجان التحقيق على تلك الوشايات المفضوحة، ويمارس المحققون أبشع الوسائل في التعذيب ثم يأتي دور القضاء ليحكم بالسجن المؤبد والأكثر بالإعدام، لتمتلئ السجون الحكومية بهؤلاء، ولبشاعة ما حصل يصرح «برلمانيون» و«حكوميون» و«سياسيون» بأن نسبة كبيرة من هؤلاء أبرياء وأن التعذيب كان وسيلة تدوين ما يريده المحقق من العراقيين.

المعضلة الكبرى أن السجون تغص بالأبرياء والقضاء مستمر في إصدار الأحكام ووزارة العدل تنفّذ الإعدامات ويتحدثون عن عفو ويستعجلون تنفيذ الإعدامات.

السجون العراقية.. أهوال خلف الأسوار

بقلم| ثائرة أكرم العكيدي
(كاتبة وباحثة)

لطالما شغلت انتهاكات السجون الحكومية المعلنة والسرية في العراق الرأي العام دولياً، وتتفق غالبية المنظمات الحقوقية على أن قضية المعتقلين العراقيين تُعتبر انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان في ظلّ اعتراف دولي على وصف السجون الحكومية المعلنة في البلاد بأنها تشهد أسوأ عمليات الابتزاز في العصر الحديث، إذ يتعرض المغيبون وراء أسوارها لجرائم القتل البطيء بالتعذيب والتنكيل والإذلال والإهمال المتعمد.

ولا توجد إحصائية رسمية لعدد السجناء في العراق، لكن أرقاماً متضاربة تؤكد أنها تقارب مائة ألف سجين يتوزعون على سجون وزارات العدل والداخلية والدفاع، إضافة إلى سجون تمتلكها أجهزة أمنية مثل جهاز المخابرات والأمن الوطني ومكافحة الإرهاب والحشد الشعبي، وسط استمرار الحديث عن سجون سرية غير معلنة تنتشر في البلاد وتضم آلاف المعتقلين.

وضع السجون العراقية من الناحية الإنسانية عليه كثير من الملاحظات والمؤشرات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، فالحكومات المتعاقبة على العراق منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ تتعمد إساءة معاملة السجناء وابتزازهم واستغلالهم إذ تحولت السجون إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية بين الأحزاب.

وكان المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب قد كشف في تقرير له رصد وفاة عشرات المعتقلين سنويا نتيجة عمليات التعذيب والإهمال الطبي في السجون التابعة لحكومة بغداد والمحافظات بالإضافة إلى توثيق حالة انتحار متعددة في مراكز عديدة في عدة محافظات .

إن تدابير مكافحة الإرهاب رافقتها العديد من الانتهاكات بحق المدنيين؛ حيث قامت الأجهزة الأمنية والميليشيات باعتقال الكثير من المدنيين تعسفا ورافق هذا الاعتقال تعذيب المعتقلين بدءا من لحظة الاعتقال وحتى المحاكمة، ورافقت هذه التدابير أيضا عمليات قتل خارج القانون بسبب التعذيب المنهج ضدهم.

أن مساحة عمليات التعذيب في السجون العراقية اتسعت مع مرور الوقت، وازدادت خلال فترة ما كان يعرف بالمخبر السري، ورغم أن العراق انضم لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة رقم «٣٠» لسنة ٢٠٠٨، إلا أن القانون لم يُفعل ولم يجد طريقه للتنفيذ ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات بحق السجناء.

كثير من المنظمات الإنسانية والمعنية بحقوق الإنسان ما تزال تقدم الشكاوى للجنة مناهضة التعذيب لكن لا يوجد أي رد رادع من قبل المحكمة الجنائية الدولية لكي تقتص من منتهكي القانون الدولي ومرتكبي الجرائم.

التعذيب بات سلوكا ممنهجا تتبعه السلطات في العراق، وهذا مؤشر خطير على أن ما يحدث في السجون هو شيء كارثي.

إن بعض السجناء الذين تعرضوا للتعذيب في السجون عندما يخرجون لا يتحدثون عما تعرضوا له، وهو ما يشكل خللا كبيرا في الأرقام والإحصائيات.

هناك آثار نفسية كثيرة يعاني منها ضحايا التعذيب، ومنهم من تحدث لديهم مشاكل عقلية، ويعيشون حياتهم وسط صدمات نفسية كبيرة.

وقد أثبتت بعض المنظمات الدولية عن وجود اعتقالات وحالات إعدام لأشخاص انتزعت منهم اعترافات تحت التعذيب لذا فإن التعذيب يؤدي إلى تغييب العدالة ويسهم في إفلات الجناة الحقيقيين من العقاب.

وأقل ما تتخذه السلطات في العراق المعنية هو عقوبة بسيطة للمتهم بجريمة التعذيب متروكة لتقدير السلطة القضائية وقد تكون بين ٣ أشهر و١٥ عاما وفق رأي القاضي وهي لا تتناسب مع حجم الجريمة والتي قد تؤدي إلى إعاقة نفسية أو عقلية أو جسدية للشخص أو لذويه مدى الحياة.

إن ما يتعرض له المعتقلون والمغيبون في السجون الحكومية وغير الحكومية إلى التعذيب والمعاملة القاسية اللاإنسانية لإجبارهم على الاعتراف بتهم باطلة لم يرتكبوها.

ومؤخرا تصاعدت شكاوى الابتزاز التي يتعرض لها ذوو السجناء في العراق من قبل ضباط التحقيق والسجانين والعاملين في مراكز التوقيف والسجون أكثر من أي وقت سابق، ليتحول السجناء، وفق تعبيرهم، إلى مصدر ربح يدر أموالاً بالمساومات والابتزازات، فيما تبقى أزمة المعتقلين ملفاً محرجاً للحكومة العراقية، وسط انتهاكات متصاعدة بحق المعتقلين الذين يتعرضون لأشدّ أنواع التعذيب، حسب ما أكده حقوقيون.

السجون الحكومية تشهد سنويا وفاة العشرات من المعتقلين، خصوصاً سجني التاجي والناصرية، نتيجة لانتشار الأمراض والأوبئة وسوء التغذية، لكن السلطات والجهات المعنية تتحفظ على نشر عدد الوفيات والأسباب التي أدت إلى وفاتهم.

وأبرز حالات الانتهاكات تحدث في سجون التاجي في شمال العاصمة بغداد، وفي سجن الحوت بالناصرية وفي سجن تلكيف بمحافظة نينوى ووزارة العدل تدرك جيداً خطورة عمليات المساومة ورشاوى الضباط، لكن ربما يتعرض المحامون والمحققون في الوزارة لتهديد بالسلاح.

صمت الحكومات العراقية المتتالية عن الانتهاكات الفظيعة التي ترتكب في السجون منذ أكثر من عشرين عاما يعتبر مشاركتها في الجريمة لذا بات ضروري تشكيل لجان محايدة لزيارة السجون والوقوف على الأعداد الحقيقية لضحايا التعذيب اذا أرادت تبييض صفحاتها السوداء. هناك تقارير من داخل السجون العراقية تؤكد حدوث حالات وفاة متكررة بين المعتقلين بسبب تعرضهم للضرب والصعق بالكهرباء لانتزاع اعترافات بجرائم لم يرتكبوها، مبينا أن أغلب السجناء الذين يتعرضون للتعذيب من المحافظات الشمالية والغربية وجانب الكرخ في بغداد.

وهناك تقرير نشرته منظمة العفو الدولية إلى أن آلاف العائلات في جميع أنحاء العراق ما زالت تجهل مصير ومكان أقاربها ممن اختفوا، فيما تعرض النازحون العراقيون للاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والمحاكمات الجائرة، وبحسب التقرير وذكر جميع الرجال والصبية الذين اعتقلتهم القوات الأمنية في العديد من المحافظات والإقليم أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة في محاولة لانتزاع اعتراف منهم، وتعرض كثيرون للضرب بقبضات اليد أو الأنابيب أو الخراطيم، بينما تعرض رجل للتهديد بالعنف الجنسي ضد قريباته من الإناث.

يكمُن أحد أسباب تفاقم ظاهرة تعذيب المعتقلين وابتزاز عائلاتهم في اتجاه السجون العراقية، تحت رعاية وزارة العدل، إلى دمج مئات الأشخاص غير المؤهلين التابعين للميليشيات المسلحة ضمن صفوف ضباطها وموظفيها، وذلك في إطار خطط سبقت اجتياح تنظيم الدولة لمدن العراق عام ٢٠١٤. وقد أتت الخطط في إطار تعاون بين بعض المؤسسات العراقية من جهة وبعض الفصائل المسلحة التي تتقاتل على حيازة النفوذ في هذه المؤسسات من جهة أخرى. وغالبا ما يتلقى هؤلاء أوامر من أحزابهم وجماعاتهم بتعذيب السجناء وإبقائهم في زنازين انفرادية، وإخفاء أخبارهم عن عائلاتهم، ثم التواصل مع تلك العائلات والمطالبة بأموال طائلة من أجل تحسين ظروف سجنهم.

بطبيعة الحال، بات الإنكار المتواصل من الجهات الرسمية العراقية، الذي وقعت آخر فصوله حين نفت وزارة العدل حقيقة ما جاء في تقرير للأمم المتحدة عن وقائع صعق وعنف جنسي في السجون، بات نهجا معتادا للسلطات في التعامل مع التقارير الدولية والمحلية التي تتحدّث عن ملف الانتهاكات.

يبدو مشهد التكدُس محاولة عديمة الجدوى من الأهالي لتخفيف الأهوال التي يُلاقيها ذووهم في سجون العراق، ففي هذا البلد الذي تعاقبت على حكمه عدة حكومات ديمقراطية اسميا منذ الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، لا تزال ممارسات التعذيب حاضرة فيه تماما كما كانت قبل قدوم الأميركيين، بل إن بعض السجون بعينها باتت تشتهر بممارسات التعذيب الشائنة.

يتعرض المعتقلون وذووهم في السجون الحكومية العراقية لأسوأ وسائل الابتزاز في العصر الحديث، كما يصفها أحد التقارير، وتُنهب أموالهم مقابل الكشف عن مصيرهم، أو استبدال أوراق التحقيق الخاصة بهم، أو تهريبهم من السجن، أو ضمان عدم تعرُّضهم للتعذيب وسوء المعاملة، أو وضعهم في زنازين نظيفة تتوفر فيها مصادر هواء وحمامات صحية. أما المكاسب المالية التي يجنيها القائمون على السجون فتتوزَّع على شبكة واسعة من الضباط والمسؤولين العراقيين.

جعلت تلك الظاهرة مجتمع الضباط والعناصر الأمنية، الذين باتوا أشبه بالعصابات، ذوي ثراء فاحش، فهُم يستغلون أبناء العائلات -خاصة الميسورة منها في العراق استغلالا منهجيا إذ لا يجد ذوو المعتقلين خيارا سوى دفع الأموال المطلوبة منهم خوفا من أن يتعرض ابنهم للتعذيب ثم يُدلي باعترافات توصله إلى عقوبة الإعدام.

إن الزنازين باتت واسعة المساحة فقط

بيد أن تلك التصريحات لا تعدو كونها مثالا آخر على انفصال المسؤولين العراقيين عن الواقع داخل السجون، أو استخفافهم بالرأي العام المحلي، وحتى المجتمع الدولي الذي يؤكد تفشي التعذيب في سجون البلاد ويرصدها في التقارير الحقوقية مرة بعد مرة.

بطبيعة الحال بات الإنكار المتواصل من الجهات الرسمية العراقية الذي وقعت آخر فصوله حين نفت وزارة العدل حقيقة ما جاء في تقرير للأمم المتحدة عن وقائع صعق وعنف جنسي. في السجون بات نهجا معتادا للسلطات في التعامل مع التقارير الدولية والمحلية التي تتحدث عن ملف الانتهاكات. وتُبين الأرقام أن من بين ١٤٠٦ شكوى تعذيب أو سوء معاملة في أماكن الاحتجاز عام ٢٠٢٣ أُغلِق ١٨ تحقيقا فقط حتى الآن، حسب مجلس القضاء الأعلى في العراق، فيما كشف استجواب ٢٨٥ حالة احتجاز أجرت الأمم المتحدة مقابلات معهم عن عدم حصولهم على محام، بل كافح المحتجزون من أجل إعلام أُسرهم نفسها بمصيرهم. ورغم احتواء قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ على المادة ٣٣٣ التي تنص على الحكم بالسجن على كل مُوظف أو مُكلَّف بخدمة عامة عذب أو أمر بتعذيب متهم أو شاهد، لكن لم يواجه أحد من المسؤولين عقوبات تُذكر بسبب هذه الممارسات، في استمرار للنهج ذاته الذي كان سائدا قبل الغزو الأميركي. من الواضح أنه لا جدوى من مواصلة دعوة الحكومة العراقية لكي تعالج بنفسها الاستخدام المنهجي للتعذيب وظروف السجون اللا إنسانية.

لكن أكثر ما يدفع السلطات العراقية نحو المشاركة والتغاضي عن تفشي التعذيب في سجون البلاد هو صمت الحكومات العديدة التي تدعمها منذ سنوات إقليميا ودوليا. فالولايات المتحدة، التي زوَّدت حكومات العراق بما لا يقل عن ١,٢٥ مليار دولار من التمويل العسكري الأجنبي منذ عام ٢٠١٥، وبريطانيا وفرنسا اللتان تُقدِّمان التمويل للحكومة في بغداد من أجل مساعدتها في حربها ضد تنظيم الدولة، لم تنبس ببنت شفة حول الانتهاكات والتعذيب في ظل هيمنة أولويات أخرى مثل محاربة الإرهاب وجلب الاستقرار إلى العراق والتواؤم مع واقع سيطرة الميليشيات المدعومة في معظمها من إيران .فمع دخول العراق زمان حكم الميليشيات، يستمر تلاشي الخط الفاصل بين الدولة والعصابة وتستمر صرخات المسجونين من قلب الأماكن ذاتها..

استهداف العرب السنة في العراق نهج أمريكي إيراني

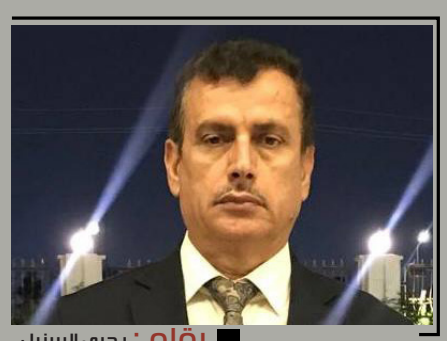

بقلم : يحيى السنبل
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

يبقى النهج الطائفي هو المتحكم في عقلية المتسلطين من أحزاب التبعية فيما يسمى العملية السياسية لأنهم غير قادرين على الخروج من مستنقع الثأر والانتقام بسبب عقدة النقص في الشعور كرجال قادرين على تقديم شيء جديد لشعبهم ولا يملكون تاريخ يمكن أن يتفاخروا به سوى الارتهان للحديث عن مظلومية الطائفة والمذهب الكاذبة

لذلك تأتي إعدامات شباب العرب السنة بموجب اعترافات تحت التعذيب الشديد والإكراه والتهديد بهتك العرض تنفسا لهذه العقد وبظل قضاء قال عنه قادة المليشيات وفق تصريحات مثبتة بأنه خاضع لهم ومع ذلك لم نرى أي جهود دولية وعالمية لمنظمات حقوق الإنسان الذي صدعت الرؤوس بأنها تسعى للعدالة بإجبار حكومات الميليشيات منذ عام ٢٠٠٣ على إعادة محاكمات هؤلاء المعتقلين في ظل نظام قضائي شفاف وبمراقبة تلك المنظمات واللجان الأممية والدولية مما يؤكد أن هذه المنظمات وجدت لجهات دون أخرى وإن تقاريرها التافهة تهدف من ورائها كسب الأموال على حساب دماء الأبرياء من المعتقلين

إن المد الطائفي الذي طغى على الحالة الوطنية في العراق جاء في ظل رعاية الاحتلال الأمريكي وحلفائه للعراق وقد مارس أشد أنواع الجرائم والتغييب القسري وحملات الإبادة الجماعية أمام مرآى العالم ومنظمات النفاق والدجل الدولية دون أي حسيب أو رقيب وما فضيحة سجن أبو غريب وجرائم القتل المتعمد والسطو المسلح على العراق ومنشآته ومؤسساته إلا جزءا من هذا المسلسل الذي رسمه الاحتلال الأمريكي لتمزيق النسيج الوطني العراقي وتفتيت لحمته الاجتماعية فكانت أحكام الإعدام وتغييب عشرات الآلاف من العرب السنة إلا حلقات في سلسلة الإجرام الذي قامت به أمريكا وحليفتها إيران العدو التاريخيّ للعراق وبمباركة أنظمة الحقد الغادرة من المتربصين بالعراق وشعبه أما حملات استهداف الوطنيين وحفلات الإعدام التي تقيمها حكومات أحزاب الفساد والجواسيس ستبقى مستمرة تحت رعاية دولة الإرهاب والإجرام أمريكا وحلفائها وفي مقدمتهم التي وجدت الفرصة الذهبية لتمزيق العراق والاستئثار بثرواته والتسيد على حكوماته من أحزاب الجواسيس المسبحين بحمد مرشد ثورة الظلام في قم وطهران بعد أن وجدوا أن الغادرين الذين قدموا أموالهم وكل إمكاناتهم لحملة بوش الصهيونية لتدمير العراق وتقديمه لإيران لعل ذلك يجعل كراسيهم في مأمن من أتباع المجوس الذين أحاطوهم وماهي إلا مسألة وقت ليدوسوهم بأقدامهم ليكونوا عبرة لكل حاقد خائن لدينه وأمته

إن عمليات الإعدام المتواصلة منذ عام ٢٠٠٣ على يد الاحتلال الأمريكي وحليفته إيران عبر ميليشياتها وحرسها الثوري وحكومات الاحتلال المتعاقبة والتي تستهدف العرب السنة دون غيرهم يأتي وفق خطة منهجية أقرها الاحتلال وحلفاؤه لإنهاء الدور السياسي والاجتماعي في العراق وهو العمل الأول ضمن مخطط كبير يستهدف هذه القوة الرئيسة التي تشكل الأغلبية في الشرق الأوسط وابتدئ بالعراق بمساعدة إقليمية واضحة تسعى للتغيير الديمغرافي في مدن ومحافظات العراق العربية للوصول للأهداف الرئيسة التي حددها الاحتلال ويطبقها عمليا بمساعدة حلفائه وفي مقدمتهم إيران وهو تفتيت القوة الكبيرة للعرب السنة وسحب القرار السياسي من أيديهم من أجل أمن الكيان الصهيوني وهو الهدف الأول أما الهدف الثاني فهو السيطرة على الموارد والثروات العراقية وتبديدها وجعلها تحت السيطرة الإيرانية التي فرضت هذا الشرط على الاحتلال الأمريكي والنظام الرسمي العربي للمساهمة في تدمير العراق والقضاء على مكامن قوته البشرية والاقتصادية والعسكرية وجعل العراق مشلولا في كل قطاعاته وغير قادر على إدارة مؤسساته وهذا ما نفذه الاحتلال بطرد الملايين من وظائفهم وإحلال أصحاب الشهادات المزورة لتدمير هذه المؤسسات وجعل العراق من الدول الفاشلة في كل قطاعاته التعليمية والتربويّة والصحية والصناعية والزراعية إضافة إلى تدمير منظوماته الأمنية والعسكرية الرصينة ليصبح العراق مرتعا لعصابات المافيا والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأعضاء البشرية وليكون نقطة تهديد للأمن والسلم الإقليمي

وتأتي حملات الإعدام في هذا السياق دون أن يكون هناك أي دور لمنظمات إقليمية ودولية تحذر من مخاطر هذا الإجرام البعيد عن كل القيم والشرائع الدينية والقانونية سوى اللهم بيانات ذات صدى محدود وكلمات خجولة لرفع الحرج عن تلك المنظمات التي لاحول لها ولا قوة

إن استمرار نهج الاستهداف والإعدام والقتل والتغييب للعرب السنة في العراق لن يتوقف عند هذا الحد بل وصل إلى استهدافهم عقائديا وإعطاء العراق هوية التابع لإيران وثورتها الظلامية في ظل سكوت مطبق من كل الجهات الإقليمية والدولية ولن يتوقف هذا الاستهداف إن لم يكن هناك رادعا حقيقيا يعيد التوازن المجتمعي للعراق ويحقق العدالة للعراقيين أجمع.

الشيخ ضاري المحمود.. قاتل لجمن وقاهر لندن

ضاري بن محمود الزوبعي الشمري (ت. ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م) من عشيرة الزميل وشيخ زوبع إحدى بطون شمر وأحد المساهمين في ثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني للعراق

كان له دور في تفجير الثورة حيث أن الحاكم الإنجليزي في حينها الكولونيل ليتشمان طلب الشيخ ضاري، ورفض الشيخ في بادئ الأمر المثول أمامه لعلمه بأنه سوف يطلب منه التعاون مع الإنجليز ضد العراقيين. بعد إرسال الطلب إليه مرارا ذهب الشيخ ضاري وبرفقته أولاده خميس وسليمان و٢١ رجلا مسلحا من قبيلة زوبع. كان اللقاء في منطقة خان النقطة بين بغداد والفلوجة والتي تبعد عن بغداد ثمانية كيلومترات، وحين وصولهم لم يكن الكولينيل موجودا بالمخفر وعند حضوره ومقابلته للشيخ ضاري، ولم يكن يعلم عن المرافقين له إذ ذهبوا وجلسوا بالخان، رفض الشيخ طلبه بالخيانة فقام الكولنيل بإهانة الشيخ ضاري بكلمات نابية وشديدة. فهبت الحمية بالشيخ وخرج وأحضر ولداه خميس وسليمان الذين وجهوا بنادقهم إلى رأس الكولونيل ليتشمان وأطلقوا النار عليه فأردوه قتيلاً ثم أجهز عليه الشيخ ضاري بسيفه وعند محاولة المرافق المقاومة قتلوه أيضا.

صحافة الثورة

حينما نشبت الثورةُ كانت الصُّحفُ العراقيةُ بشكل عام تنقسم ما بين صحف أصدرها الاحتلالُ البريطانيُّ وأخرى ذات طابع وطني، لكنَّ الصُّحفَ بشكل عام لم تُحرِّض علنًا على الثورة على الرغم من أن الصُّحفَ الوطنيةَ دأبت على نقد الاحتلال.

وترافَق نشوبُ الثورة مع ظهور صحف خاصة بها لم تُعمِّر طويلًا لكنها كانت لسانَ حالها، وتعاملت بشكل تحريضي مباشر، فيما فشلت الصُّحفُ التي أصدرها الاحتلالُ البريطانيُّ في وقف زحف الثورة عبر المدن العراقية، وتجرَّأت الصُّحفُ الوطنية الأخرى ولاسيما في بغداد أو المدن الكبرى مثل الموصل والبصرة على مهاجمة الإنكليز والمطالبة بحكم وطني عربي.

وكانت أبرزَ صحيفتين رافقتا ثورةَ العشرين وصدرتا للتعبير عنها، هما: الفراتُ التي صدرت في النجف في السابع من آب ١٩٢٠ بأربع صفحات من القطع النصفي، وأشرف عليها الشيخُ محمد باقر الشبيبي وهو أحد مؤسسي جمعية (حرس الاستقلال) السرية، وكان يفترض أن تكون الصَّحيفةُ أُسبوعيةً، لكنَّ مواعيدَ إصدارها لم تكن منتظمةً، وقد صدرت من الصَّحيفة خمسةُ أعداد فقط، وكان عددُها الأخيرُ في الخامس عشر من أيلول ١٩٢٠م.

وأما الصَّحيفةُ الثانيةُ فكانت (الاستقلال) وصدرت بشكل منتظم بواقع أربع مرات أُسبوعيًا، وقد صدر عددُها الأولُ في بغدادَ في مطلع تشرين أول ١٩٢٠، واستمرَّ صدورُها نحوَ أُسبوعين فقط، حيث صدرت منها ثمانيةُ أعداد، كان آخرُها يوم ١٤ من الشهر ذاته.

ثورة العشرين

اندلعت ثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني في ٣٠ من يونيو ١٩٢٠ بفتوى من علماء ومراجع دينية وحركة من العشائر العراقية كبدت الاحتلال الإنكليزي خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات اضطر الاحتلال عن أثرها لتشكيل حكومة عراقية وتسليمها السلطة في العراق

اندلعت ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني، وسياسة تهنيد العراق، تمهيداً لضمه إلى بريطانيا، وواحدة من سلسلة الانتفاضات التي حدثت في الوطن العربي، جراء عدم إيفاء دول الحلفاء بالوعود المقطوعة للعرب بنيل الاستقلال كدولة عربية واحدة من دولة الخلافة العثمانية، وتعد هذه الثورة الحدث الأهم والأول الذي مَهَّدَ لبناء دولة العراق الحديث.

اتخذت الثورة في بادئ الأمر شكل مظاهرات من قبل أهالي بغداد. وقد انطلقت المظاهرات من تجمع الأعيان والأهالي في جامع الحيدرخانة الذي شهد بداية الثورة في بغداد، ثم المواجهات المسلحة وانتشرت في مناطق متعددة بالعراق.

نداء الأخ الأوفى

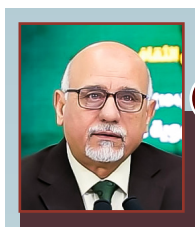

حارث الأزدي

كان الأخَ الأوفى أقامَ الواجبا ... رفعوا العقيرةَ كي ينحَّى جانبا
وهو العراقُ بكلِّ ما حفلت به ... بيضُ الصنائعِ يومَ كان مُحاربا
تبًا لمن خانوا العراقَ وأجرموا ... نفثوا السمومَ عناكبًا وعقاربا
حاكوا الدسائسَ والبلادُ عليلةٌ ... دسُّوا بخاصرةِ الكرامِ مخالبا
تلك العصابةُ ليسَ فيها ماجدٌ ... ساقت من الحقدِ الدفين عجائبا
نَسجت من الكذبِ الرخيصِ مقالةً ... جوفاءَ منكرةً تُثير متاعبا
ومقيدٍ بالدونِ رمتَ نجاتَه ... فمضى ويمَّمَ نحو غيرك ساربا
ويريدُ تصفيرَ العراقِ بدايةً ... من أولينَ وراحَ يَسندُ خاربا
حتى إذا ابتدرَ الكلامَ تهيجت ... أحقادُه وأقامَ حفلاً صاخبا
أدركتُ أن لبوقهم صوتًا نشازًا ... ليسَ يبرحُ في المحافلِ كاذبا
بذريعةِ الإعمارِ زاد فسادُهم ... وتقاسَموا ألا يعيبوا عائبا
يتهافتونَ لنقلِ كلِّ دنيئةٍ ... يتقافزونَ على الدروبِ ثعالبا
يتهامسونَ على الإساءةِ بينهم ... بنقيصةٍ دفعت إليك سوائبا
الخائنونَ وليسَ فيهم مخلصٌ ... ولدى المواقفِ لستَ تبصرُ حاجبا
ومثال من ولَّى بغيرِ رويةٍ ... يَلوي على نشرِ المساوئ غاربا
كحسابِ حمقى عندما اجتمعوا بدا ... من حمقهم ألا يقيموا واجبا
فهناك من يهذي بغير تفهم ... فيما يرى ألا يكونَ محاسبا
لو يجمعون بقالَب متقعرٍ ... ضج المجال بهم ليكسر قالِبا
رفعوا الحياء تنكروا لمآثرٍ ... ومضوا إلى حرب لتضرب صاحبا
فلربما أبصرت منهم خادعا ... يهذي سريعا دون وعي غالبا
لا تلتفت أبدا لدعوة مارق ... هتك الحياءَ وصار ذئبًا لائبا
زرعوا بأرضك يا عراق فسادَهم ... باعوا من الوهمِ السرابَ سبائبا
فعليك من باب الكرامة موقف ... ترنو وتسأل للحقيقة طالبا
هل كان حقًا ما يقال بأنهم ... أبناءُ فكرةٍ من يثورُ مغاضبا
هذا الهراءُ وقد تكشفَ زيفه ... ما عاد ينفعُ أن تجاملَ غاصبا
غربانُ مرحلةٍ ستنعقُ كلما ... ظهرَ اللئيمُ بثوبِ نصحٍ ناعبا
المفطرون على الرذيلة دأبهم ... هذا العواء وينهشون تكالبا
الفتنويون الذين تآمروا ... قصدوا المنائر كي تكون خرائبا
فاترك مخاطبةَ الرقيعِ ترفعًا ... تعس الذي في الحق صارَ مواربا
فمسيلمُ الكذابُ أقعى لاهثًا ... لما رآهم يفترونَ مثالبا
بل راح يكتبُ منهجًا ومسلةً ... ودعا إلى فرض الرسوم ضرائبا
كي لا يقالَ بكذبة ممجوجةٍ ... مُدح الذليلُ وصار رأيًا ناشبا
كي لا تكونَ لدى الكرامِ مظنةٌ ... أن الأسافلَ يرتقونَ مراتبا
مسخوا الحقائقَ بافتراءٍ حاقدٍ ... وغدوا على حردٍ أثارك غاضبا
أضغاثُ أحلامِ الذين تناسلوا ... خدعت من الكذبِ المبرقعِ ناخبا
لا تنتظرْ منهم رجوعًا صالحًا ... فسد الضميرُ وصار حلمًا غائبا
ستظلُ طودًا للحقيقة فالتزم ... صمت الكبارِ ولا ترد معاتبا
لم تكتمل هذي القصيدة بيد أن ... تكفي الإشارة حين تمدح واهبا
أثخنت يا ضاري بلجمن صارما ... حيوا السيوف المرهفات ضواربا
حيوا معي شعلان أوقدها لظىً ... حمي الوطيس وكان سيفا لاهبا
وقِفوا جميعا للعراق ورددوا ... حيوا الحفيد فقد أقام مناقبا
ولكل أفذاذ العراق تحية ... جعلوا البطولة للنجاة قواربا

من مذكرات مقاوم أسير

مكي النزال

أنتم دمي؛ كيف أرضى أن أبيع دمي؟ ... وكيف أهجر حلو العيش للعدمِ؟
وكيف أكتب شعراً إن عفَت صحفي ... وصار ينخر دود الفقد في قلمي؟
وكيف أُبحر إن ضيّعت أشرعتي؟ ... وجرجرتني رياح الفقد للرغمِ؟
أنتم دروب حياةٍ حرةٍ مُهدت ... حتى تسير بلا خوفٍ بها قدمي
لا تسمعوا فيّ ما قالته شرذمةٌ ... من الرعاع، فروحي فيكم وفمي
وإن وقعتُ أسيرًا في براثنهم ... فإنني ثابتٌ صقرًا على الرقُم
يا قوم هذا أنا.. جرحٌ وقافيةٌ ... وثورةٌ وشموخٌ بالغ القممِ
لكم أفيض عيون الشعر صافيةً ... وأستفزّ صهيل العزّ في النجُمِ
أتيه فخرًا إذا قالوا جننت بكم ... فيكم جنوني هدىً يا عترة الرحمِ
شممت في غيمةٍ غيثًا فقلت لها: ... هناك فاهمي وروّي كرمة الكرمِ
على أديم عراقٍ ضيم بعد عُلاً ... سُقيا لكفّ كريم فاض بالديم
يا خير من خلق الخلاقُ قاطبةً ... عودوا لدرب مروءاتٍ ومقتحَمِ
عودوا لصافية الأنهار واغترفوا ... ما كان ينهل عذباً جيش معتصمِ
تلك الحرائر ترنو صوب شمسكمُ ... لا تتركوهنّ نهبَ الظلم والظلمِ
ثوروا على زمنٍ ما انفكّ يدهمكم ... بكلّ حاقدةٍ من أرذل الأممِ
وعاهدوا الله أن تمضي صوارمكم ... قطعًا بكل رخيص بائع الذممِ
سيفتح الله أبوابًا مغلَّقةً ... وينقضي زمن الأقزام والرممِ

مُدنَفاً يتهادى قلبُه الرَّحبُ

شعر: د. عبد الودود القيسي

يا مُدنَفاً يتهادى قلبُه الرَّحبُ ... قوافينا لم تَزَل يزهو بها الأدبُ
وتستفيق بنا الذكرى وتوقظنا ... لو مسّنا وسَنٌ أو هدَّنا تَعبُ
تبارك الله يسمو فيه ناصرُه ... ياصاحب المجد يبقى ذكرك العذبُ
كلّ النجوم غَدت شمساً بطلعتها ... في يوم ذكراكَ وقداً نورُه لَهَبُ
على الكذوب ومن في دربه سَدَروا ... لا يحجبُ الحقَّ كذَّابٌ ولا كذِبُ
فيولد الصبحُ قبل الصبح في مِقة ... فجر الرجال بريقٌ ما به شُحُبُ
فثورة العِزِّ في العشرين خالدةٌ ... هوية لعراقيين .. ما انقلبوا
مِن السَّماوةِ والأنبار منبعُها ... يوم الجهاد تنادى إخوةٌ نُجُبُ
الطائفيات ما كانت تساورُهم ... ما شَرَّقوا لا ولا للغربِ قد جُذِبوا
لليومِ دينُ رسول الله يجمعنا ... وقربُنا أنّنا في أصلنا عَرَبُ
فلا الطوائف كانت.. كي تُفَرِّقنا ... ولا الزمانُ ولا الأحقادُ والحُقَبُ
إن الذي حَرّف الأحداث ليس لنا ... وما له حَسَبٌ فينا ولا نَسَبُ
هو الذي أنكر التاريخَ في سَفَهٍ ... فما لهُ العَمُّ فيما بيننا وَأَبُ
يا ضارياً سيفُهُ يبقى بصولته ... قلب (لندن) في إبدائِهِ عُقَبُ
يا ضارياً... ساقياً لليومَ كِبْرَهُمُ ... كأساً من الذُلِّ فيه الهَمُ والوَصَبُ
يا رأسَ زوبع قد أحدثتَ زوبَعَة ... بقلبِ طاغية ما زال يَنتَحِبُ
يا أيها البحرُ لا تهدا موانِئُهُ ... ذكراً لمن كانَ يرسوها ويُجْتَذَبُ
ما كان ذو دَجَلٍ للعِز مُنتسباً ... فَعزة النفس للأحرار تَنْتَسِبُ
ومالَهُ الضّادُ والإسلامُ في نَسَبٍ ... نحن العروبة والإسلام والنَّسَبُ

الميثاق تحاور

الأستاذة سارة صنبر

مسؤولة العراق وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش الدولية

الميثاق| بداية كيف تنظرون لما يجري في السجون العراقية وأوضاع المعتقلين فيها؟

سارة صنبر| ظروف السجن

نحن نشعر بقلق بالغ إزاء ظروف السجون في العراق. سمعنا تقارير عن الاكتظاظ، وسوء المعاملة، ونقص الرعاية الطبية وغيرها من الخدمات، وظروف المعيشة السيئة لسنوات. قال السجناء وعائلاتهم في مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش إن ظروف السجون غير صحية، وإنهم يواجهون المضايقات والإساءات والضرب على يد الحراس، ويُمنعون من الاتصال بأسرهم أو لا يُسمح لهم بذلك إلا نادرا. كما أشاروا إلى تفشي الأمراض، وأدى سوء الأوضاع إلى وفاة العديد من السجناء. هيومن رايتس ووتش على علم بوفاة ما لا يقل عن ٩٦ من سجناء الناصرية منذ ٢٠٢١، ١٨ منهم خلال فترة أربعة أسابيع.

أشارت الحكومة العراقية إلى أنها تتخذ خطوات للتخفيف من حدة هذه القضايا – مثلا، من خلال تسهيل إطلاق سراح أولئك الذين أتموا عقوباتهم، وبناء أو إعادة تأهيل مرافق السجون. هذه الخطوات جديرة بالثناء، ونحن نشجع الحكومة على مواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين ظروف السجون في العراق.

أرسلنا عدة رسائل لوزارة العدل نطلب فيها الإذن بزيارة السجون في العراق، والالتقاء بالسجناء ومسؤولي السجون، وتقييم أوضاع السجون. تم تجاهل جميع طلباتنا حتى الآن. التقينا بالدكتور خالد شواني، وزير العدل، والرئيس عبد اللطيف رشيد في بغداد في ٧ مارس/آذار ٢٠٢٤. في ذلك اللقاء، وعد الدكتور شواني بتسهيل وصولنا إلى سجون الكرخ والرصافة والناصرية. مع ذلك، لا تزال طلباتنا موضع تجاهل.

الميثاق| بماذا تفسرون إصرار السلطات العراقية على تنفيذ أحكام الإعدام رغم اتساع النداءات لوقفها ؟

سارة صنبر| تعارض هيومن رايتس ووتش عقوبة الإعدام في جميع الظروف والأحوال بسبب قسوتها المتأصلة وعدم إمكانية الرجوع عنها. حتى الأنظمة القضائية الأكثر كفاءة ترتكب أخطاء، وينبغي أن يكون خطر الإعدام غير المشروع ولو لشخص بريء واحد كافيا لكي تلغي الدول عقوبة الإعدام.

بموجب القانون الدولي، يقتصر فرض عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم فقط، أي القتل العمد. حكمت المحاكم العراقية على أشخاص بالإعدام بتهم فضفاضة تتمثل مثلا بـ «الانتماء إلى منظمة إرهابية»، دون الإشارة إلى أعمال عنف محددة.

وهناك ضمانات محددة يجب احترامها لحماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام. بشكل عام، يتم التعجيل بمحاكمات الإرهاب في العراق، بناء على اعترافات المتهمين – التي تُنتزع غالبا تحت التعذيب – ولا تتضمن شهادات الضحايا. انتهكت السلطات بشكل منهجي حقوق المشتبه بهم في الإجراءات القانونية الواجبة، مثل الضمانات التي ينص عليها القانون العراقي بأن المعتقلين سيمثلون أمام قاض في غضون ٢٤ ساعة، وسيتاح لهم الاتصال بمحام طوال فترة الاستجواب، وسيتم إخطار عائلاتهم ويجب أن يتمكنوا من التواصل معهم أثناء الاحتجاز.

إذا ما انتُهكت ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم، سيجعل فرض عقوبة الإعدام الحكم تعسفيا.

الميثاق| المخبر السري وانتزاع الاعترافات بالقوة بالمنظرين الإنساني والقانوني يضع السلطات الحكومية أمام المساءلة القانونية والأخلاقية /كيف تتعاطون مع هذا السلوك ؟

سارة صنبر| التعذيب والاعترافات القسرية

وثّقت هيومن رايتس ووتش لسنوات حالات التعذيب وسوء المعاملة والاعترافات القسرية. غالبا ما يواجه المعتدون عقوبة بسيطة أو معدومة لخرق القانون العراقي، مما يبعث برسالة مفادها أن التعذيب أمر ترغب الحكومة العراقية في قبوله، ويُسمح للمعتدين بمواصلة التعذيب مع الإفلات من العقاب. وكثيرا ما يتعرض المُبلغون عن المخالفات الذين يحاولون دق ناقوس الخطر بشأن التعذيب للترهيب أو المضايقة لإجبارهم على الصمت.

التعذيب محظور بموجب القانون العراقي و«اتفاقية مناهضة التعذيب»، التي انضم إليها العراق عام ٢٠١١. يحظر الدستور العراقي «جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية». ينص على أنه «لا عبرة بأي اعتراف انتُزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه، وفقا للقانون». يحظر قانون أصول المحاكمات الجزائية أيضا استخدام «إساءة المعاملة والتهديد بالإيذاء و الإغراء والوعد والوعيد والتأثير النفسي واستعمال المخدرات والمسكرات والعقاقير» للحصول على اعتراف من المتهمين.

مع ذلك، يعتمد نظام العدالة الجنائية العراقي بشكل كبير على الاعتراف كدليل وحيد في المحاكمات، بما في ذلك على وجه الخصوص المحاكمات الحالية لآلاف المشتبه في انتمائهم إلى «داعش». نادرا ما يستجيب القضاة في العراق لمزاعم التعذيب في قاعة المحكمة بالشكل المناسب. يتجاهل معظمهم هذه الادعاءات، أو في بعض الحالات، يأمرون بإعادة المحاكمة دون التحقيق مع الضابط المتورط في الانتهاكات.

يتعين على السلطات العراقية أن تفتح تحقيقات في التدقيق القانوني الدقيق للقضايا الفردية، تحت إشراف لجنة قضائية مستقلة بمشاركة خبراء قانونيين دوليين. ينبغي للسلطات القضائية التحقيق وتحديد المسؤول عن أي تعذيب، ومعاقبة الضباط المسيئين، وتعويض الضحية. ينبغي للحكومة أن تؤكد للقضاة بأنهم ملزمون برفض أي دليل يتم الحصول عليه تحت التعذيب.

الميثاق| ما هي تداعيات استمرار عقوبة الإعدام والإعدامات في العراق؟

سارة صنبر| من المؤسف أنه بينما يتخذ بقية العالم خطوات لإلغاء عقوبة الإعدام ووقف هذه الممارسة المؤذية، يفعل العراق العكس ويزيد منها.

العراق بذلك يضرّ بمصلحته. محليا، من المحتمل أن تؤدي الإعدامات هذه إلى زيادة عدم الرضا وعدم الثقة في الحكومة، خاصة وأن الكثيرين في العراق يرون أن الإعدامات ذات طبيعة طائفية، لأن غالبية من يتم إعدامهم هم من الرجال السنة. من المستحيل معرفة عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام ظلما، لكن العيوب الخطيرة في محاكمات الإرهاب بعد ٢٠١٧ تعطي سببا للاعتقاد بأن العدد قد يكون مرتفعا. أعربت عائلات الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام ممن تحدثنا إليهم والذين يؤكدون براءة أقاربهم عن شعورهم العميق بالأسى إزاء هذا الظلم، والغضب ضد الحكومة.

هناك تبعات سلبية على مكانة العراق على المستوى الدولي أيضا. نحن نشهد هذا الأمر مع نهاية عمل «فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش»(يونيتاد). تبادل الأدلة مع الدول التي تستخدم عقوبة الإعدام يتعارض مع سياسات «الأمم المتحدة»، وكان هذا بمثابة عائق رئيسي أمام اليونيتاد لمشاركة الأدلة التي جمعها حول جرائم داعش مع الحكومة العراقية. لدى العديد من الدول قوانين تحظر عليها تسليم الأفراد إلى دولة أخرى إذا كان هناك خطر من فرض عقوبة الإعدام عليهم. قد تؤدي عقوبة الإعدام إلى نتائج عكسية لجهود العراق الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا داعش والجرائم الأخرى ومحاسبة مرتكبيها.

الميثاق| ما هو السبيل لوقف تنفيذ أحكام الإعدام وإنقاذ الأبرياء الذين أدلوا باعترافات تحت الإكراه ؟

سارة صنبر| تدعو هيومن رايتس ووتش، إلى جانب العديد من المنظمات المحلية والدولية الأخرى، العراق إلى الوقف الفوري لتنفيذ الإعدامات بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. سوف نستمر في هذه الدعوة على أمل أن يغير العراق قانونه.

في غضون ذلك، ندعو أيضا الرئيس عبد اللطيف رشيد إلى التوقف عن التصديق على أحكام الإعدام، كما فعل سلفه برهم صالح.

1. Prison conditions

We are very concerned about the condition of prisons in Iraq. We have been hearing reports of overcrowding, ill treatment, lacking medical care and other services, and poor living conditions for years. Prisoners and their families have told Human Rights Watch in interviews that conditions are unsanitary, they face harassment, abuse, and beatings from guards, and they are prohibited from contacting their family or only allowed to do so very infrequently. Diseases are rampant, and poor conditions have resulted in the deaths of many prisoners. Human Rights Watch is aware of at least 96 deaths of Nasiriyah inmates since 2021, 18 of them within a four-week span in 2021.

The Iraqi government has indicated that they are taking steps to alleviate these issues – for example, by facilitating the release of those who have completed their prison sentences, and constructing or rehabilitating prison facilities. These steps are commendable, and we encourage the government to continue taking concrete steps to improve prison conditions in Iraq.

We have submitted multiple access request letters to the Ministry of Justice requesting permission to visit prisons in Iraq, meet with inmates and prison officials, and assess prison conditions. So far, all of our requests have been ignored. I met with Dr. Khaled Shwani, the Minister of Justice, and President Rashid in Baghdad on March 7, 2024. In that meeting, Dr. Shwani promised to facilitate our access to Karkh, Rusafa, and Nasiriyah prisons. Nevertheless, our requests are still being ignored.

2. The death penalty in Iraq

Human Rights Watch opposes the death penalty in all circumstances because of its inherent cruelty and irreversibility. Even the most well-functioning judicial system makes mistakes, and the risk of wrongfully executing even one innocent person should be enough for States to abolish the death penalty.

Under international law, imposition of the death penalty is restricted to only the most serious of crimes, meaning intentional killing. Iraqi courts have sentenced people to death on the overbroad charge of mere "affiliation to a terrorist organization," without reference to specific acts violence.

And, there are specific safeguards to protect the rights of those facing the death penalty that must be respected. Terrorism trials in Iraq have generally been rushed, based on a defendants' confessions—often obtained under torture—and have not involved victim participation. The authorities have systematically violated the due process rights of suspects, such as guarantees in Iraqi law that detainees will see a judge within 24 hours, will have access to a lawyer throughout interrogations, and that their families will be notified and should be able to communicate with them during detention.

If the defendant's fair trial guarantees have been violated, imposition of the death penalty would make the sentence arbitrary.

3. Torture and coerced confessions

Human Rights Watch has been documenting cases of torture, ill treatment, and coerced confessions for years. Abusers often face little to no punishment for breaking Iraqi law, sending the message that torture is something the Iraqi government is willing to accept and allowing abusers to continue to torture with impunity. Whistleblowers who try to raise the alarm about torture are frequently intimidated or harassed into silence.

Torture is prohibited under Iraqi law and the Convention Against Torture, which Iraq joined in 2011. Iraq's constitution prohibits "all forms of psychological and physical torture and inhumane treatment." It says that "any confession made under force, threat, or torture shall not be relied on, and the victim shall have the right to seek compensation for material and moral damages incurred in accordance with the law." The Criminal Procedure Code also prohibits the use of "mistreatment, threats, injury, enticement, promises, psychological influence or use of drugs or intoxicants" to extract a confession.

However, Iraq's criminal justice system relies heavily on a confession as the sole evidence in a trial, including in particular the current trials of thousands of ISIS suspects. Judges in Iraq rarely respond to allegations of torture in the courtroom appropriately. Most ignore the allegations, or, in some cases, they order a retrial without investigating the officer implicated in the abuse.

Iraqi authorities should open investigations into meticulous legal scrutiny of individual cases, overseen by an independent judicial committee augmented by international legal experts. Judicial authorities should investigate and determine who was responsible for any torture, punish abusive officers, and compensate the victim. The government should reiterate to judges that they are obligated to dismiss any evidence obtained by torture.

4. Implications of continuing the death penalty and executions in Iraq

It is regrettable that while the rest of the world takes steps to abolish the death penalty and stop this harmful practice, Iraq seems to be doing the opposite and increasing its rate of executions.

And, Iraq is doing so against it's own interest. Domestically, these executions have the potential to increase dissatisfaction with and mistrust of the government, particularly because there are many in Iraq that perceive the executions to have a sectarian nature, since the majority of those being executed are Sunni men. It is impossible to know how many people on death row have been wrongfully sentenced, but the serious flaws in terrorism trials post-2017 give reason to believe the number may be high. Families of people sentenced to death I spoke to who maintain their relative is innocent expressed deep senses of hurt at this injustice, and anger against the government.

There are negative implications for Iraq's standing internationally, too. We are seeing this play out with the end of UNITAD. Sharing evidence with states that use the death penalty goes against UN policy, and this has been a major roadblock for UNITAD sharing the evidence it has gathered of ISIS crimes with the Iraqi government. Several countries have laws that prohibit them from handing over individuals to another state if there is a risk that the death penalty may be imposed on them. The death penalty may be counterproductive to Iraq's efforts to seek justice for victims of ISIS and other crimes and hold their perpetrators accountable.

5. The way forward

Human Rights Watch, along with several other local and international organizations, call on Iraq to immediately establish a moratorium on executions with a view to abolishing the death penalty. We will continue advocating for this in the hopes that Iraq changes its law.

In the meantime, we also call on President Rashid to stop ratifying death sentences, as his predecessor, Barham Salih, did.

الإعدامات في العراق

بقلم : محمد الجميلي
(إعلامي عراقي)

منذ أن وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها العالمي لعام ٢٠١٣ النظام القضائي في العراق بالمحطم، لم يحدث أي تغيير في ملف حقوق الإنسان الكارثي في العراق، ولم نشهد أي تراجع في وتيرة الإعدامات التي تصدر أحكامها في ظل انعدام أدنى شروط العدالة، وفي ظل أحكام بات معلوما أنها استهداف طائفي سخرت المنظومة القضائية لتنفيذه وجندت إمكانات الدولة وميليشياتها لتحقيقه.

وفي آخر بيان لمنظمة العدل الدولية في الخامس والعشرين من نيسان الماضي بعد إعدام ثلاثة عشر معتقلا في سجن الحوت في الناصرية بمحافظة ذي قار قالت المنظمة: (إن الإعدامات الأخيرة في العراق مروّعة وتُسبّب الإحباط. فعلى مدى سنوات، ابتُلي نظام القضاء في العراق بإرث من الانتهاكات والتجاوزات فيما يخص حقوق الإنسان، ما أدى إلى الحكم بالإعدام على الآلاف من الأشخاص عقب محاكمات بالغة الجور).

وقال البيان: (وقد ترقى الإعدامات التي تُنفَّذ عقب محاكمات لا تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى حد الحرمان التعسفي من الحياة. وعلى الحكومة العراقية أن تفرض على الفور وقفًا رسميًا لعمليات الإعدام وأن تعمل على إلغاء عقوبة الإعدام برمتها).

الإعدامات في العراق باتت تنفذ سرا وبدون سابق إنذار، ولا إعلام لعائلات المعدومين ولا محاميهم، لتجنب ردود الأفعال من بعض المنظمات الحقوقية وهيئات حقوق الإنسان، مما يؤكد أن النظام الحاكم في العراق يستخف بكل التقارير التي تنتقد العدالة الغائبة، وبيانات المنظمات الحقوقية التي تطالبه بإعادة محاكمة المتهمين وفق شروط العدالة بعد أن تأكد العالم كله أن اعترافات المتهمين جرت تحت التعذيب والتهديد بالانتقام من عائلاتهم وزوجاتهم، وفي غالب الأحيان يجري توقيعهم على مستندات وهم مغمضو العينين لا يعرفون مضمونها ولا ما كتب فيها.

في ظل انعدام المصداقية والشفافية في عمل وزارة العدل في النظام القمعي الحاكم في العراق، لا يعلم على وجه التحديد عدد المحكومين بالإعدام في (سجن الحوت) بالناصرية سيئ الصيت، ولكن تقديرات منظمات حقوقية تشير إلى أن العدد يفوق الثمانية آلاف محكوم، ولا تسأل عن أعداد المخبرين السريين الذين فبركوا التهم لهؤلاء الأبرياء، ولا عن تحقق شروط العدالة المعتبرة عند التحقيق معهم، ولا التعامل الإنساني الذي تفرضه القوانين والشرائع في التعامل حتى مع الأعداء، فكيف بالذين لا جريرة لهم سوى شهوة الانتقام من المتحكم بالسلطة في البلد المنكوب.

إن القصص المروعة عن التعامل مع المعتقلين وطريقة انتزاع الاعترافات منهم عند التحقيق معهم، التي ينقلها بعض المحامين أو ذوو المحكومين ممن تسنى لهم مواجهة أبنائهم في السجون، مما يشيب له الولدان، وتؤكد أن المنظومة القضائية بأجمعها أصبحت رهينة لدى المتنفذين في السلطة وميليشياتها، وأن القضاء شريك أساس في جريمة الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، وفي سوق الآلاف من الأبرياء لمقصلة الإعدام لتحقيق غايات لا تمت للإنسانية -فضلا عن المواطنة- بصلة، بل وفي قتل العديد منهم أثناء التحقيق بسبب التعذيب الوحشي لإجبارهم على الاعتراف بما يطلب منهم، ثم إن التصفيات للأبرياء وقتل حياتهم عمدا لا يقتصر على إعدامهم في مقاصل الإعدام، بل إن أعداد من يتم تصفيتهم في السجون سواء بالتعذيب النفسي والجسدي أو بانعدام الرعاية الصحية قد توازي أعداد من يتم إعدامهم سرا أو علنا.

لم تفلح مناشدات العائلات المنكوبة من ذوي المحكومين بالإعدام لا في إعادة محاكماتهم ولا في إصدار قانون العفو الذي يجري الترويج له من قبل سياسيي السنة في كل موسم انتخابات، بعد أن فرغ القانون من محتواه في مناقشات البرلمان على مدى السنوات الماضية، وبعد أن تأكد الجميع أن هذا النظام القمعي الطائفي العنصري لا يقيم وزنا لمواثيق دولية ولا حقوق إنسان ولا لعرف ولا دين، وقد صار في حكم اليقين لجميع الناس أن لا جهة أو مؤسسة في هذا البلد بريئة من دماء هؤلاء الأبرياء، بل الكل مشترك في تقويض أركان العدالة، وعلى رأس هذه المؤسسات الفاسدة تتربع مؤسسة القضاء الذي وصفه نوري المالكي بالقضاء الشامخ، وهو شامخ عندما يحقق لهم أجنداتهم الطائفية والعنصرية.

الكارثة في العراق مركبة، فليس القضاء وحده المحطم، فقد تم تحطيم كل مقومات الدولة على يد العصابات المتحكمة فيه، ولكن المصيبة الأكبر هي ما حل بالإنسان العراقي وحريته ومقومات حياته وحقوقه التي بات الحديث عنها والمطالبة بها يعرض صاحبها للمساءلة أو الاختطاف أو التصفية، ولا سبيل للخلاص من هذا البلاء إلا بإرادة شعبية من جميع الطوائف والفئات تستعيد بها حقوقها وحياتها وكرامتها.

عودة الإعدامات والتباس الملابسات

بقلم : آلاء صلاح توفيق
كاتبة وباحثة

حينما تقول تقارير منظمة هيومن راتس ووتش إن ١٥٠ سجينا وهذا قبل أشهر في سجن الناصرية يواجهون الإعدام الوشيك وكل مدة يتم إعدام عدد معين دون إبلاغ حتى ذويهم؛ تقول الباحثة إن استئناف هكذا عمليات دون مراعاة لحقوق الإنسان لهؤلاء المحكومين والذين تذاع أسماؤهم قبل التنفيذ بيوم أو اثنين دون السماح لهم بمكالمة ذويهم؛ هنا نرى ونسمع العجب إذ أن هذا الأمر يتعارض مع حقوق الإنسان بشكل ملحوظ وبصورة كبيرة، وحينما نعود مثلا لقاتل هاشم الهاشمي نرى أنه تم تخليصه من الحكم كما تنتزع الشعرة من العجين. طيب لماذا لا يستأنف الحكم لآلاف المحكومين ظلما غيره، لماذا من ينتمي للميليشيات والأحزاب المتسلطة يتم العفو عنه ولو ارتكب أبشع الجرائم وتنفذ أحكام الإعدام لمن ثبت اعترافهم إثر التعذيب ووشاية المخبر السري الكاذبة!؟؛ لا شك أن العدالة غائبة والأهداف الانتقامية الحاقدة هي المسيطرة على عقول أصحاب القرار بدوافع طائفية مقيتة

وعندما تتناقل بعض وسائل الإعلام العراقية إنه يتم إعداد عدد من المعتقلين في سجن الحوت سيئ الصيت بسرية بين مدة وأخرى ثم يأتي من يبرر لهذه الجريمة بأنها لا تضر المعتقل وأسرته فهذه جريمة أخرى لكن هذه المرة مرتكبها المبررون من الإعلاميين والمنافقين والمرتزقة؛ لأن مثل هذه الجريمة لا تضر بالمعتقل وحده وإنما تضر كل الشعب حيث كامل الشعب سيشعر أنه يعيش في غابة. كم تمنينا وجود علامة غير التعجب والاستفهام مثلا علامة للاستنكار لنضعها بديلا عن التعجب .

منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة شهود وهم ربما غير مصدقين لما يطرح والآن نوجه لهم الكلام ولأن الدفة بأيديهم فيجب أن يرسل مبعوث مثلا ليرى تطبيق بنود حقوق الإنسان إن وجدت البنود في بلدنا الآن، فجنيف فيها من ينادي بحقوق الإنسان وله كل الاحترام، وكل منظمة معنية بحقوق الإنسان مرحب بها إن وطئت قدمها على أرض العراق لكشف الحقائق وإيصالها للعالم الحر .

فللمحكوم حقه الذي لا يجب استلابه منه في لحظاته الأخيرة وحقه قبلها في محاكمة عادلة تأخذ وقتها لكي لا يشعر أنه جرد من حقه الإنساني بمعاملة أقل ما يقال عنها غير عادلة .وحتى وهو يعترف فالبعض يتم اتهامه بتهم معينة ويتم انتزاع الاعتراف منه بالإكراه تحت وطأة التعذيب! فأين العالم الحر من هذه الانتهاكات.

حيث في الدول المتطورة لا يحق لأحد إرغام المتهم على التفوه بكلمة دون حضور محاميه ويمكنه الامتناع عن الكلام وجعل المحامي مفوضا عنه. وله الحق في التزام الصمت فأين حقوق العراقي لماذا لا تطبق عليه أي نوع من بنود العالم المتطور.

وحتى بعض كبار المسؤولين وما حصل لهم من منع دواء إلى أن فاضت روحه لباريها وهم كبار في السن مثل ما تعرض له السيد طارق عزيز، والآن يكرر ويعاد السيناريو تجاه المواطن البسيط فلا طعام محترم ولا رؤية ذويهم ولا... وكم لا ستكون حاضرة والضمير العالمي ليس بحاضر.

حتى أن الباحثة سارة صنبر قالت إنه يظهر آثار تعذيب على أجساد المعتقلين أثناء التشريح عيانا، ونوهت وحذرت أن في العراق أعلى معدل للإعدامات في العالم، والآن الأمر يعود ليطفوا على السطح مرة أخرى.

هذه ندبة جرح واحدة من عشرات أخرى أصابت جسد العراق المريض، وعلى العالم الكبير نترك العلاج والرد كالعادة للضمائر..

عقوبة الإعدام بين العدالة والتعسف!

بقلم : د. جاسم الشمري

العدالة كلمة واسعة وشاملة لجميع معاني التوازن والمساواة في النظرة لجميع المواطنين، وهي تشمل كافة الحقوق المدنية والقانونية والإنسانية للمواطنين!

وتطبيق العدالة من أبسط وأهم وأولى واجبات الدولة تجاه الناس!

وأبرز صور العدالة المساواة عند الاحتكام إلى القضاء، وضمان المساواة خلال مراحل التحقيق، وأمام المحاكم!

والعدالة تقتضي منع جميع انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع العنف وأعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، ومنع أي انتهاكات يرتكبها المسؤولون في الدولة!

وتحاول بعض الدول تطبيق القانون بطريقة تعسفية، وإنزال أشد العقوبات على بعض الطوائف من السكان في مراحل غير واضحة المعالم، ويشوبها الكثير من الغبش، وهذا ما حصل في العراق بعد العام ٢٠٠٣!

وعقوبة الإعدام في العراق صارت من العقوبات غير المنضبطة بقوة وبوضوح ضمن إطار القانون، ولهذا صرنا نسمع بحالات إعدام جماعية وفردية، ولأناس لا علاقة لهم بالإرهاب والتخريب، وقد اعتقلوا من الشوارع والمنازل واتهموا بالإرهاب وحكموا بالإعدام، وربما نفذ بهم الحكم!

ونحن لا نريد الخوض في أعداد الإعدامات في العراق بعد العام ٢٠٠٣، ولكننا سنركز على الضجة الأخيرة التي حدثت في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٢٤.

حيث تداول ناشطون مدنيون وبعض المنظمات الحقوقية غير الرسمية قوائم بأسماء بعض الذين نفذت بحقهم عقوبة الإعدام، وسارعت الحكومة لتكذيب الخبر، ولكن الأخبار شبه المتواترة من الشارع تؤكد حصول عمليات إعدام وبصورة غير علنية!

وبهذا الخصوص قالت منظمة آفاد الدولية بأن» السلطات العراقية أقدمت على تنفيذ حملة إعدامات بالجملة بتاريخ يوم الأربعاء ٦/١٩/ ٢٠٢٤، والذي يوافق رابع أيام عيد الأضحى. وبحسب المعطيات المتوفرة من عين المكان، يظهر جلياً من تدقيق القوائم أنّ المذكورين فيها هم من محافظات معينة، ومن مكوِّن طائفي واحِد، هو المكوّن السنّي».

وفي اليوم التالي ٢٠٢٤/٠٦/٢٠ سارعت وزارة العدل العراقية، وفقا لآفاد، إلى» إصدار بيان لا يُنفي حصول عمليات الإعدام، وإنما يشكك في صحة القوائم المنشورة لكونها تتضمن أسماءً وهمية، وأن نشر هذه الأخبار هدفه تضليل الرأي العام. وختمت الوزارة بيانها بالقول «تُشدد وزارة العدل على التزامها الكامل بأحكام الدستور والقانون بتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الإعدام»!

وتأكيدا للحالة السقيمة في إجراءات التحقيق وصولا لحكم الإعدام أصدرت أكثر من ١٦ منظمة حقوقية عراقية وأجنبية بيانا شديد اللهجة يوم ٢٢/ حزيران/ يونيو.

ومن أبرز المنظمات الموقعة: منظمة افدي الدولية لحقوق الإنسان – بروكسيل- بلجيكا، ومنظمة سام للحقوق والحريات جنيف، وعدالة لحقوق الإنسان JHR (تركيا)، ومنظمة المحامون الدوليون، والمنظمة الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومحكمة بروكسيل، والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ومركز جنيف الدولي للعدالة، وائتلاف المدافعون عن العدالة في العراق، ومنظمة العدالة والديمقراطية في العراق وغيرها.

وقد بينت المنظمات في بيانها أن المشهد الإنساني في العراق لا يبدو بخير مع استمرار تنفيذ أحكام الإعدام، مع منع الاستعانة بالمحامين للدفاع عنهم!

وطالبوا بوقف فوري لكل عمليات الإعدام، مع إتاحة الفرصة لمراجعة شفّافة لكل الأحكام الصادرة قبل تنفيذ أيّ حكم منها، وعلى « السلطات العراقية بكشف شفاف وتفصيلي حول هذه الإعدامات».

وختموا بيانهم بالإعلان بأنهم سيتوجهون إلى الأجهزة الدولية المعنية، وإلى المقرّر الخاص المعنيّ بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، وسلوك كل الإجراءات القانونية والحقوقية التي من شأنها وقف عمليات الإعدام التعسفية والانتقائية في العراق.

إن تنفيذ عقوبات الإعدام يفترض أن تكون عبر آليات دقيقة وقانونية لأننا نتحدث عن عقوبة لا يمكن تداركها لأنها عقوبة فاصلة بين الحياة والموت، والوجود والعدم، والعدالة والظلم، والبداية والنهاية.

مَن يُريد أن يطبق القانون عليه أن يُدرك أن تطبيق القانون ينبغي أن يكون بشكل عادل وبعيد عن التعسف، والظلم، وألا يكون القانون وسيلة لضرب بعض المواطنين بحجج محاربة الإرهاب وملاحقة المجرمين!

إن جميع العراقيين يرفضون الإرهاب، وهم مؤمنون أن الإرهاب هو أس الخراب في بلادهم، ولكنهم في ذات الوقت متفقون على أن الظلم لا يبني الدولة، ولا يؤسس لبناء مجتمع آمن ومتين!

لنبني العراق بالعدالة والمساواة، ونهزم الإرهاب بالعدل، وإلا فإن الظلم هو القنبلة التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة، وحينها لا يمكن تدارك تداعيتها الطويلة والعريضة!

الإعدامات والاغتيالات والتهجير سلوك ممنهج في العراق المحتل

بقلم : أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي
(أستاذ الدعاية الإعلامية)

في استطلاع رأي أجري في العام ٢٠١٥، عـبّر ٨٧ في المئة فقط من السكان العرب السـنَّة في العراق عن اعتقادهم بـأن الحكومة في بغداد تسـير في الاتجاه الصحيح وواضـح أن النسـبة ازدادت في السنوات الأخيرة فهذا الرأي غير مفاجئ لأنه نتيجـة للاضطهاد الذي يعانونـه على يد الحكومات المتعاقبة التي يهيمن عليها الأحزاب الشيعية المتأسلمون، هذه النتيجة لم تكن مفاجئة لأن الشعب العرقي ايقن فشل وفسـاد وتخلف كل الحكومات التي عينها الاحتلال منذ التاسع من نيسان ٢٠٠٣ الأسود علما أن العـراق واحد من أغنى أغنياء الدول بمـوارده المتنوعة، الزراعية والمـواد الخام وغيرها، فإن العراقيين يعانون بشدة منذ الغزو الأمريكـي عام ٢٠٠٣ وما تبعه من تداعيات كارثية أدت إلى انهيار شبه كامل في البنية التحتية الأساسية من طرق ومياه وكهرباء وخدمات بأنواعها، ويظل فسـاد الحكومات أحد أبـرز المتهمين...

اسـتهداف الإسلام والمسلمين

منذ هيمنة الاحتلال على العراق وأهله وفرضه نظاما هزيلا معوقا بالفسـاد والطائفيـة والعمالة المزدوجة لأمريكا وملالي طهران تستمر محاولات سكان المحافظات المنكوبة لتعديـل أو إلغاء قانون مكافحة الإرهـاب، والإفراج عن آلاف النساء المحتجزات في معتقلات الحكومة، والكشـف عن مصير مئات آلاف المغيبين والمخفيين قسراً أثناء عمليات اسـتعادة المدن من سيطرة تنظيم «داعش»، بالإضافة إلى ما يتعلق بعـشرات آلاف من الشباب المعتقلين دون محاكمات لفـترات تتعدى العشر سـنوات والذين يتم إعدامهم مزاجيا بالدور بدون سـند أو حجج أو تهم أو قضاء منصف، والمطالبة بتوزيع الثروات وفق النسـب التمثيلية الحقيقية وليسـت تلك النسـب المفبركة من قبل عملاء الاحتلال ناهيك عـن الخوف مـن «تهم الإرهاب» الجاهزة.... مع استمرار جرائم التطهير العرقي والطائفي وعمليات القتل والتهجير والترحيل المخطط والمتكامل" الذي تمارسه الميليشـيات الإيرانية ضد السكان تلك المحافظـات، وتتضمن قائمة الأوليّة عقوبة الإعـدام التي لم تعرفها البشرية على مدى عصور سيما طرق مختلفة لتنفيذ عقوبة الإعدام، تراوحت بين سلخ المدان حيا وشـنقه، وصولا إلى الرمي بالرصاص والصعـق بالكهرباء.

جرائـم الحشـد الشـعبي

يحفل سجل مليشيا «الحشد الشـعبي» الطائفـي في العراق بانتهاكات جرائم التطهير العرقي، بحق سـكان محافظات ومدن بعينها وذلك بحسـب منظمات حقوقيـة محليـة ودولية، فقد اتهمت أطراف عراقية ومنظمات حقوقية وهيئات دولية على رأسها الأمم المتحدة الحشـد الشـعبي بارتكاب جرائم كثيرة على خلفية طائفية ضد المدنيين، تنوعت بين التعذيب والإخفاء القسري وقتل مدنيين وأسرى تحـت التعذيب ونهـب مدن وبلـدات قبل حرق ونسـف آلاف المنازل والمحال بها.

ولم تسـلم حتى المساجد من التدمير والحرق على أيدي الحشد الشـعبي، إضافة إلى تدمير قرى بالكامل، ومنع النازحين لحد الآن من العودة إلى مدنهم وقراهم بهدف تغيير التركيبة السكانية لتلك المدن.

ولاتزال الانتهـاكات في بعض المدن العراقية التي وثقتها تقارير من الأمـم المتحـدة ومنظمات حقوقيـة غربيـة ولشـيوخ العشـائر وتقاريـر إعلامية.

كما لم تسلم الممتلكات المدنية من انتهاكات الحشد الشعبي وفق منظمة هيومـن رايتس ووتش التي دعـت الحكومـة إلى كبح جماح المليشيات. وقالت المنظمة في تقرير لهـا، إن لديها ما يثبت أن مليشـيا الحشد الشعبي نهبت ممتلـكات المدنيـين الذين فروا، وأحرقـت منازلهـم ومحالهم، ودمرت مدنهم تدميرا شـاملا.

ساسة فاسدون وصراع المصالح

المسـؤوليات تزداد وتصعب والصراع أصبح مكشوفا وواضح بـين مجموعة من الفاسـدين الذين باعوا أنفسهم بسعر بخس للمشروع الطائفي الشيعي الذي اعتمد معهم إسـتراتيجية شراء الذمـم إن كان لديهم ذمم بهدف إيصال أبنـاء المحافظات المنكوبة لفقـدان مقومات العـودة كي لا يسـتطيعوا الوقوف مجددا، ويندثرون كما اندثرت أقوام وأمم وخطـورة ذلـك تكمن في أن هـذا الأكل من الداخـل وهدفه ضرب أكثـر من نصف الشـعب العراقـي عـرض الحائـط!

فالساسـة الذيـن أعمـى بصائرهم فتات المال السـياسي من السـحت الحـرام والقصور والسـيارات والحمايات وترف الحياة جعلهم ذلـك أن يمتلكون الجرأة والخسة والنذالة ليسحقوا خيرة أهل العراق سـحقا دون أن يرف لهم جفن أتعبته سـهرات المجـون والرذيلـة نعم خسر العراقيين في هذه المحافظات بسبب سياسـيي الصدفة الذين خلقتهم أمريكا بالتخادم مع إيران خسروا الشـوكة السياسـية وسبقتها الشـوكة الاقتصادية والإعلامية والعسـكرية، كمـا لـم يترك السياسـيون المارقون اللعب على الشوكة الدينية حالهم في ذلك حال من ركبوا الدين الإسلامي وشوهوه من شيعة السلطة، علما أن دعاة الدين من المستفيدين من الاحتلال أغلبهم كأن الأمر لا يعنيهم وأبناء العوام الأمـر مربوط بمصالحهم الشـخصية وهو أمـر لا تتقبله النفوس الشريفة، نعم أموال طائلة جدا تشتري وتبيع القرار السياسي كما تريد .وقوة مسـلحة لا يقف بوجهها أحـد .وماكنات إعلامية ترسـخ الثقافة وتضرب ثقافة أخرى .المناهج الدراسـية تتغير والمحافظات ذهب قرارها السياسي والسياسـيون أدوات تبـاع وتشترى كما تشـترى الأضحية والـدول الداعمة تضع مصلحتها فـوق كل اعتبار وحلـم الريادة عندها فوق كل اعتبار حتى فوق الإسـلام وهناك دعم من بعض الدول العربية للقيادات الشـيعية لتمشية مصالحها في العراق ...يبدو أن على أبناء هـذه المحافظات أن يعدو أنفسهم للنضال وحدهم، على مستوى التحدي فيتساوى عندهم الليل والنهار والمغنم والمغرم وبدون ذلك سيستمرون بعيش البؤساء.

سجون أم معسكرات اعتقال نازية

بقلم : د. فاطمه العاني
(عضو اللجنة العليا في الميثاق)

ليـس كلام لمجـرد إضاعـة الوقـت في المقاهي كمـا يقولـون، بل هي حقائـق موثقة عن أوضاع السـجون في العـراق.

السـجون بمبانيهـا بنزلائها أصبحت مكانا للموت البطيء, مكانا ضاع نزلاؤه بـين غياهب الحرمان والإهمـال وبين التيـه بين صنوف التعذيب وصـولا إلى الوقوع في شرك مختلف الأمراض والتي تصل بالنزلاء إلى واحدة من اثنتين: إما القضاء بسبب الأمراض أو الإعدام, فلا وجود لأبواب الشكوى أو إطلاق السراح أو النجاة.

لقد نـسي نـزلاء السـجون آداميتهم, فقـط يتذكرونها عندما يأتي السـجان ويفتـح الباب ليقرأ أسـماء بعـض السـجناء طالبا منهـم التوجه للاستفسـار, والتي تعني واحدة من اثنتـين إما عقوبة الإعـدام أو عقوبـة الترهيب. هذه حقائـق, يشـيب لهـا الولدان.

من في السـجون ليسـوا بشرا, هذه هي طريقة سلطات السجون في التعامل مع النـزلاء, فقدان للحق في الحصول عـلى أكل بشري, ماء كافي, ففي أحسـن الأحول يحصل النزيل على نصف لتر أو أقل من الماء يوميا, اكتظاظ عجيب في الزنزانات, الزنزانة أبعادها بين متريـن ومترين ونصف يسـكنها ثمانية أشخاص. التعرض للشمس نادر أيضا في بلد مشمس مثل العراق. أما الملابس فإن الصفة المميزة لها هي أنها رثة وبالية ويتم تحوير بعض قطع الملابس إلى أشـكال ثانية لتسـد احتياجات السجناء, الأفرشة والأغطيـة النظيفة هـي حلم لكل نزيل, أتصـور الآن كيف كانت وقع الصدمة عـلى أعضاء الصليب الأحمر الدولية عندما قامـوا بزيارة إحدى السـجون المعروفة وتفاجأوا بمنظر السجناء بملابسهم الرثة البالية. نعم يستطيع النزلاء شراء احتياجاتهم من حانوت السـجن, ولكن بأي أسعار, الأسـعار غالية ولا يستطيع الكثير شراء احتياجاتهم وهم يعتاشون على الصدقة من زملائهم في الزنزانات. وإذا اكتشف السجانون أن النزلاء يحاولون تحضـير طعامهم داخـل الزنزانة فإنه يتم معاقبـة النزلاء وتعذيبهم وتحطيم ومصـادرة أدوات الطبخ.

أما المصيبة الكبرى فهي ليست في الأكل والمشرب, ولكن في الأمان داخل السـجون, فالنزلاء لا يأمنون على أنفسهم من الترهيب والتعذيب عندما يقدمون الشـكاوي عن أوضاعهم السـيئة, ولا يسـلمون من التهديد والعقـاب إذا طالبوا بحقهم في إعادة المحاكمات. المحكومون بالإعدام يتم تنفيذ الأحكام فيهم في أي وقت كان! وهناك أدلة على التنفيذ دون المصادقة على الحكم, بـل إذا تجرأ أحد النزلاء على الشكوى لأحدى المنظمات ووصل ذلك إلى مسامع الحكومة فالنتيجة هي تسريع الحكم. لم ننته بعد, العصابات والمافيـات التي تتاجر بالسـجناء أصبحـت حديث النـاس, وتنتشر مقاطع مصورة للمسـؤولين داخل السجون وهم يفرضون الإتاوات على النزلاء حتى يأمنوا على حياتهم, فأين المفر؟ إضافة إلى ما ينتشر على مواقع التواصل الاجتماعي من انتشار لمافيات الإتجار بالبشر في السـجون. الرعاية الطبية تقريبا معدومة, ولا يوجد إلا دواء تسـكين آلم الأسنان, والمرضى المصابين بأمراض خطيرة يعانون أشد المعاناة, أحد المرضى تم إجراء عملية لإزالـة ورم سرطاني ومن ثم قامت سلطات السـجن بإلقاء السجين بين زملائه في الزنزانـة بعد إخراجه من المستشـفى لكي يعاني أشد المعاناة, ومن يعتني به سوى زملائه. والبعض يموتـون بين زملائهـم في الزنزانة دون التفات من سلطات السجن , بل تحاول السـلطات أن تبرر ما يحدث. وفي أحيان أخرى تـترك جثث الموتى تحت الشمس دون مراعاة حتى حق الميت, والكثير الكثير مما يدمي القلب ألما. ولمن لا يعلـم فإن ذوي المحكوم عليهم بالإعدام لا يتم إبلاغهم بموعد تنفيذ الحكم بل يتفاجؤون بأن عليهم أن يذهبوا لاسـتلام الجثة من الطب العدلي, وفي أحسن الأحوال يسمحون للنزيـل بالتحدث إلى أهله عبر الهاتف قبل يوم من تنفيـذ الحكم ولكن لا يسـمح له أن يخبرهم بـأن الحكم سـوف يتم تنفيذه. واستلام الجثث أيضا من الأمور الصعبة والتي تحتاج إلى وساطة المنظمات الحقوقية. وبعد كل ذلك لا تسـمح القـوات الأمنية لـذوي الضحايا من إقامـة العزاء, ويتركون الناس تغـلي ألما وغضبا.

وبالطبـع فـإن ذوي النزلاء لا يسـتطيعون إدخـال الاحتياجات الضرورية من ملابس وأدوية, لعدم السماح لهم, بل تسمح لهم سلطات السجون بإرسال النقود فقط التي لا تصل في بعض الأحيان, لكي يشـتري النزلاء من حانوت السجن الذي تغلي أسعاره غليا فتتبخر نقود السجناء, هذه هي التجارة المربحة. والزيارات إلى بعض السجون هي معاناة وإذلال للنساء والأطفال, وهذا دفع الكثير من العائلات إلى عـدم الذهاب إلى مواعيد الزيارة, كما أن السـجون تمنع ذوي النزلاء من الرجال من زيارة ذويهم, وهذا دفع بالكثير من العوائل إلى ترك النزلاء دون زيـارات, حفاضا على النسـاء من الإذلال, فأصبح عدد غير معلوم من النزلاء منسيين لا احد يعلم عن مصيرهم شيئا. وتطورت الأمور فاصبح هناك مصطلح جديد يسمى الزيارة الخاصة, وهذه طريقة جديدة لابتزاز ذوي النزلاء. يحاول الكثير من ذوي السجناء إدخال المكملات الغذائية والمقويات للنزلاء من أجل مساعدتهم وتحسين صحتهم , وحتى هذا ممنوع عليهم. موت في الداخل وحصار أيضا.

رب سائل يسأل أين التخصيصات المالية للسـجون, بل أين الحكومة من الأحوال والأوضاع في السـجون؟ الجواب ببسـاطة ليـس هناك أي اهتمام للحكومة بهذا الموضوع, على العكس من ذلك تحاول الحكومة وعبر الدعاية التي تشبه الدعايات الانتخابية أن تظهر للعالم أن السجون العراقية هي فنادق خمسة نجوم وأن النزلاء يمارسون حتى الألعاب الرياضية. في العراق يوجد ثلاثون سـجنا تقريبا, وحسـب وزارة العدل فإن عدد نزلاء هذه السجون يبلغ اثنان وستون الف سجين تقريبا. ميزانية العراق هي من الميزانيات المليارية, وبما أن العراق منذ عام ٢٠٠٣ إلى الآن يحتل مرتبة متقدمة في الفساد, فبالتالي فلا مخصصات تصل لتحسـين أوضاع السجون ونزلائها, والأخبـار كثـيرة عـن تحقيقات وملفات وقضايا تتعلق بملف إطعام نزلاء السـجون وعن وجود عمليات اختلاس, وجميعهـا حبر على ورق لأن الأوضاع كما هي في السـجون.

وبالرغم من قيـام العراق ببناء سـجون جديدة فالوضع كما هو ولا يوجد أي تغيير, بل إن الموت وصل إلى نزلاء السجون الجديدة أيضا. لا يوجد اعتناء بمقومات الحياة الأساسية في السجون من مأكل, مشرب, نظافة, رعايـة صحية, طبابة, تشـميس, زيارات, دعم نفسي للسـجناء الذين يعانون من مصاعب نفسية أو عقلية أو دعم لـذوي الاحتياجات الخاصة مثل توفـير الأطـراف الصناعية.

وإذا تسـاءلنا عن دور منظمات حقوق الإنسان الوطنية, فليس لدينا علم عن كيفيـة عمل هذه المنظمات, وهم يرددون ما تقولـه الحكومة, ويصرحون أن أوضاع السجون جيدة والطعام متوفر ويتم تشميس النزلاء ولا توجد أمراض فقط بعض الأمراض الجلدية التـي يصاب بها النزيل أثناء فترة التوقيف قبل أن يصل إلى السجن, ويعترفون بأن الاكتظاظ يصل إلى ثلاثة أضعاف الطاقة الاستيعابية في السجن, وأما السـجون التـي نزلاؤها من المحكومين بالإعدام فإن التكتم واضح على أوضاع السـجون ولا تستطيع حتى الأمم المتحـدة أن تقوم بزيارة لهذه السـجون ومنها سجن الحوت.

حتى مراكز التوقيف فالمعاناة هي نفسها بل وأشد. ومن أصعب الفترات التي يمر بها نزيل السجن هي مرحلة التحقيق التي يتم فيها ممارسة شتى صنوف التعذيب البشعة لأجل انتزاع اعترافات مفبركة بالقـوة, والدفع بالأبرياء لكي يبصموا على اعترافات ملفقة, هـذا التعذيب قد أودى بحياة العديد مـن الأبرياء دون ذنب, وليت الأمور توقفت عـن هذا الحد, بل إن جثث الضحايا يتم استخدامها لترهيب الأبرياء وأن انظروا أن مصيركم هو هذا اذا لم تبصمـوا على الاعترافات. حفلات تعذيب يشارك فيها حتى قضاة التحقيق. ولم نسمع أن الحكومة قد عاقبت منتهكي حقوق الإنسـان في السجون إلا عدد قليل جدا جدا, ولهذا السبب فإن هذه مآسي التعذيب لا تزال مستمرة في السجون ومراكز التوقيف.

في العراق المشـكلة ليسـت هي في بناء سـجون جديـدة أو الترفيه عن النزلاء, المشـكلة تبدأ من اعتقال الأبريـاء إلى تلفيـق الاعترافات إلى الأحكام الظالمة وصولا إلى سـجون الموت البطيء وإفـلات الجاني من العقاب. فالعراق بحاجة إلى سـلطة تنفيذية وطنية بعيـدة عن الأحقاد ومنظومة قضائية عادلة تعاقب كل من يخالف القانون دون تمييز حتى لو كان في منصـب رئيس الوزراء أو رئيس الدولة. وبالتالي فإن السجون سـوف تصبح للتهذيب والإصلاح.

إعدام سنة العراق قتل مذهبي باتفاق دولي!

"بشّر القاتل بالقتل ولو بعد حين" "وعزتي وجلالي لأنصرنك ولو بعد حين"

بقلم : أ.د. عبدالسلام سبع الطائي
(أستاذ علم الاجتماع)

تساؤلات للتأمل والحوار

- مستشار الأمن القومي الأمريكي: (حارب القومية بالدين وحارب الدين بالطائفية)
- هل السبي الفارسي للعراقيين انتقاما للسبي البابلي لليهود؟
- الفرس لم يقتلوا بوذيا ولا يهوديا واحدا إلى يومنا هذا!!
- الفقه الفارسي حول قتل السنة من ظاهرة شاذة ومنبوذة بالدين والسياسة إلى وكأنه "واجب إلهي وديني"!
- قتل السنة فاق قتول مسلمي الروهينغا ومذابح الخمير الحمر!.

لا مناص من القول، إن الاغتيال نوع من القتل، ويسمى لدى الفقهاء «قتل الغيلة». من جانب آخر، يعتبر الإعدام عملية قتل أيضا، ما لم يكون قصاصًا بحكم القانون . ومن هذا المنطلق، ففي حال تنفيذ أحكام الإعدام خارج نطاق القانون والشريعة، فهي جريمة قتل متعمد واغتيال سياسي وانتهاك لحق الحياة المقدس الذي يعد من أقدس حقوق الإنسان. ونظرا لكون القتل العمد والاغتيال، كلاهما يشكلان عملية إزهاق روح بدون وجه حق، لحق معترف به بكل الشرائع السماوية والوضعية، فهو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان في حقه بالحياة.

وانطلاقا مما سلف، دعونا نتساءل، إذا لم يكن هذا القتل بالإعدام اغتيالاً فماذا نسميه؟

إنه إعدام.. أو ليس كذلك؟ وأن كان كذلك، فلا يجوز تنفيذه، حسبما ورد من أحكام في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ٦٩ المعدل والساري المفعول، علاوة على قانون الإصلاح الاجتماعي رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨١، اللذان منعا وجرما الإعدام بسبب المذهب أو الدين أو العرق، مثلما حرما تنفيذ الإعدامات أيام العطل والأعياد الدينية للمسلمين وغير المسلمين.

ولا يفتنا أن ننوه أن العراق منذ الغزو الأمريكي الإيراني عام ٢٠٠٣ وسلم، في العراق من قبل الأحزاب الحكومية والميليشيات التابعة لها. يعد خير برهان على أن إيران وأحزابها، متفقون مع البوذيين واليهود ومختلفون مع المسلمين فقط!. فهم لم يقتلوا لا بوذيا ولا يهوديا واحدا، قدر ما قتلوا وظلموا واضطهدوا وشردوا وقتلوا مئات الألوف من سنة العراق وسوريا ولبنان .فضلا على تعرض العراقيين عامة والسنة العرب خاصة للتجريم بأحكام المادة ٤ إرهاب، سيئة الصيت، منذ عام ٢٠٠٣ إلى الآن.

إرادة دولية لجعل العالم الإسلامي خال من السكان السنة!

على المستوى الإجرائي والعملي تتنافس الدول العظمى، روسيا وأمريكا، فيما بينهما على قتل العرب المسلمين السنة بصورة مباشرة. كما تقوم تلك الدولتين بصورة غير مباشرة بإسناد إيران لتتولى تنفيذ قتل السنة أيضا في العالم العربي الإسلامي. أما على المستوي النظري، فإن الدور المرسوم للأمم المتحدة، هو أن تتولى الجانب التشريعي والقانوني لتسيد الأقليات الأثنية على الأكثرية المسلمين السنة. نظرا لكثافتهم السكانية الأكبر عالميا!

وانطلاقا مما سلف فإن الوقائع والواقع يؤشر وجود مشروع دولي لجعل العالم العربي والإسلامي خال من السكان السنة. فروسيا وإيران تهجر وتقتل المسلمين السنة في سوريا، وأمريكا وإيران تقتل بالعرب السنة في العراق.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى استراتيجية (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق_ قبيل وصول الخميني للسلطة- وما تلى وصوله من نشوب الحرب الخمينية الفارسية العراقية في الثمانينات، حيث أردف بريجنسكي قائلا: (إذا أردت أن تحارب القومية فعليك بالدين وإذا أردت أن تحارب الدين عليك بالطائفية) وهذا ما حصل في الحقبة الأولى من الصراع القومي الديني ١٩٨٠-١٩٨٨ في الحرب بين العراق وإيران، وما تلاه في الحقبة الثانية من اصطراع مصطنع بين مذاهب الدين الواحد، التي شاعت بعد احتلال معقل المرجعية القومية ٢٠٠٣، العراق، الذي كان سندا للسد العربي. ونتيجة لغياب السند بدء السد العربي يتأكل ذاتيا وبينيا، مما دفع ايران للاسترجال بدول المنطقة واحدة تلو الأخرى، مشعلة الصراع الطائفي، لتفكيك شريعة الإسلام السمحاء إلى سنة وشيعة تمهيدا لاجتثاثها ، كما يجري في العراق وسوريا واليمن ولبنان، بغية جعل هذه الدول مناطق خالية من السكان السنة!

الأمم المتحدة تقنن تسيّد الاثنيات والأقليات!

ترى الأمم المتحدة أن معظم أقليات الشعوب الأصلية، تعاني من «الاعتراف الرسمي بأراضيها ومناطقها ومواردها الطبيعية» ولتلك المسوغات السياسية- بالطبع معظمها مبالغ فيها- سيقدم البنك الدولي قروضا ميسرة إلى تلك الأقليات لغرض إنعاشها اقتصاديا تمهيداً لنيل انفصالها عن المجتمع والدولة

من وجهة نظرنا، أن القروض والعروض السياسية لنيل الاستقلال المزعوم ستتم استنادا إلى الإعلان الأميركي بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠١٦

نستقرأ مما سبق أن عصر تسيّد الأقليات قد دخل مرحلة شم النسيم المنعش بعهد انهيار الاتحاد السوفيتي وعلى الأخص بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ ، فحل محل عصر الأيديولوجيات عصر سيادة الاثنيات والأقليات. لذاك أخذنا اليوم نسمع بالشيعة والسنة والحوثي وأضرحة البقيع والأزيدية والأكراد والأمازيغ و.. ولم نعد نسمع لا بالعروبة ولا بالثورية ولا بالإمبريالية ولا بالرجعية ولا بالتقدمية.. وكأنها شعارات سادت ثم بادت!

بحسب تقديرنا فإن دعم الاثنيات تحت ذريعة الشعوب الأصلية يهدف في جوهره إلى تعزيز دور الأقليتين الديموغرافيتين اليهودية والفارسية حصراً. آخذين بالاعتبار أن اليهود والفرس يعانيان من عقدة الشعور بالنقص الديموغرافي ضمن أوزان الكثافة السكانية العالمية.، التي يشكل فيها المسلمين السنة الغالبية المطلقة عالميا.

القتل بالفتاوى من الكبائر وتحد لقوانين القضاء العراقي!

لا بد من التأكيد، بأن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ٦٩ المعدل، يخلو من أي نص يبيح الإعدام لا بحسب المذهب ولا بحسب القومية ولا الدين إطلاقا. سلفا نحن لسنا ضد الفتاوى الشرعية الموحدة والداعية إلى التأخي والتضامن والتعايش السلمي مع جميع الأديان والقوميات. لا مناص من القول، لقد تسببت النكبة الفكرية العقائدية للعراق، بفرض الإكراه التشريعي الفقهي الفارسي على الدستور العراقي وما اشتق منه من قوانين. مما أدى إلى انهيار المناعة القانونية، التي بسببها أصبحت قرارات القضاء العراقي في قبضة القرار السياسي والإفتائي الولائي الإيراني،. وتسببت أيضا بتحويل القتل بالإعدام من ظاهرة شاذة ومنبوذة إلى وكأنها «واجب الهي وديني»!

لقد قدّس الإسلامُ الحقَّ في الحياة، واعتبر قتل النّفس -أيَّ نفسٍ مهما كان دينها أو عِرقها أو جنسها- كقتل الناس جميعا. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة بأن العديد من الدراسات النفسية قد توصلت، إلى أن الفتاوى أصبحت واحدة من حروب الجيل الخامس 5GW في الحرب النفسية، لكونها تهدف إلى تدمير المجتمع والأسرة والأجيال والاقتصاد. ناهيكم عن تغذية بعض الفتاوى على الأخص الفارسية، خطابات الكراهية والتحريض على القتل، وفي هذا المقام يؤكد مؤشر الإفتاء إلى أن هناك فتاوى اجتماعية تثير الأحقاد واللغط وتشكك المسلمين في ثوابتهم الدينية، بهدف زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى الإفتائية، أسريا ومجتمعيا.

اقتل شخصا تكسب ١٠ أعداء!

وفقا لعلماء الاجتماع النفسي الغربين، إن قتل الإنسان سيؤدي لا محال إلى كسب ١٠ أعداء، في مقدمتهم عدد أفراد أسرته وأصدقائهم. لكن على صعيد العراق، فالرقم مختلف، نظرا لاختلاف العراقيين في توادهم وتراحمهم عن الأوربيين، بسبب البنية الاجتماعية والدينية القائمة على التماسك الأسري والتضامن الاجتماعي القبلي. لذا فإن إقدام الحكومة بإعدام أي عراقي، ستكسب هي وأحزابها وميليشياتها آلاف الأعداء، وفي هذا الصدد عسى أن تتعظ الحكومة من رد فعل شباب الاعتصامات بالفلوجة واحتجاجات شباب تشرين الشيعة الغيارى. والحليم من اتعظ بدروس غيره!.

دوليا: «هيومن رايتس »، تدين الإعدامات الجماعية في سجون العراق

أدانت منظمة حقوق الإنسان «هيومن رايتس ووتش»، استئناف الإعدامات الجماعية في العراق واصفة إياها، بـ «التطور المريع»، مشددة على ضرورة إيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام ولا سيما أن عددا من حالات الإعدام نُفذت بالعراق دون مراعاة لحقوق الإنسانية للمحكومين».

جاء ذلك في تقرير نشرته في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٤، أكدت فيه أن «١٥٠ سجيناً على الأقل في سجن الناصرية في العراق يواجهون الإعدام الوشيك بدون إنذار.

وأن سلطات بغداد جمعتهم من زنزاناتهم وأعدمتهم أيام العيد أثناء زيارة عوائلهم لهم دون علم أسرهم، لا وبل لم يُسمح لهم بالاتصال بعائلاتهم أو محاميهم قبل إعدامهم. ويشير التقرير أنه «في الغالب كانت محاكمات الإرهاب معجَّلة، لذا فإن حكم الإعدام هذا يعد تعسفيا». وهذا ما وصفناه وصنفنا سابقا، بأنه جريمة قتل عمد مذهبي واغتيال سياسي بالقتل مع سبق الإصرار.

مفوضية حقوق الإنسان في العراق تفقد شرعيتها!

ونظرا لعدم قيام المفوضية بمهامها، نجم عن ذلك فقدان المفوضية للتصنيف (A). تجدر الإشارة، أن هناك محاولات لإعادة تقييم مفوضية حقوق الإنسان في العراق في الشهور القادمة من عام ٢٠٢٤، بموجبه «ستوصي المفوضية بإسقاط تصنيف المرتبة (A) «. بسبب إدراج إدارتها في وزارة العدل، وهي جهة حكومية، تفقد المفوضية صفة الاستقلالية لسيطرتها عليها. كما أن «إنهاء حصانة مجلس مفوضية حقوق الإنسان بقرار من المحكمة الاتحادية قرار مخالف لمبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان»، ناهيكم عن سيطرة الميليشيات على لجنة الخبراء من قبل أحزاب سياسية متورطة بانتهاكات حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب فقدت المفوضية شرعيتها!

نافلة القول

الإعدامات ستؤدي لا محال إلى المزيد من حالات التصدع الأسري وتشرد الأطفال وضياع مستقبلهم.. وإن إحكام الإعدام للسنة العرب والكرد والتركمان، جريمة دولية منظمة، تشارك فيها: إيران وأمريكا في العراق وإيران وروسيا في سوريا!

ختاما ستبقى دماء أولياء الأمور المعدومين برقبة الحكومة والقضاء والمفتين وإيران. آخذين بالاعتبار، أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تسقط بالتقادم. تقتضي الضرورة، من كل القوى الوطنية العراقية، مناشدة المنظمات الدولية والحكومات الصديقة لوضع حد لنهر الدماء التي تسيل منذ نكبة العراق ٢٠٠٣ باحتلاله وتسليمه لإيران!. فدولة الباطل ساعة ودولة الحق حتى قيام الساعة.. فالله يمهل ولا يهمل!

الانحدار القيمي والأخلاقي وحملة وطنية مناهضة للإعدامات والانتهاكات

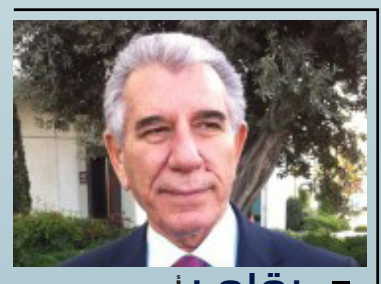

بقلم : أحمد صبري
(كاتب وصحفي عراقي)

في مقاربة بين الانحدار القيمي والأخلاقي والتعطش الوحشي للانتقام بممارسة تنفيذ الإعدامات بدوافع تعسفية وطائفية والامتثال لقواعد القانون الدولية في التعاطي مع هذا الملف الإنساني تبرز الحاجة إلى تسليط الضوء على ما يجري في السجون والظروف الغامضة التي تجري بموجبها عمليات الإعدام بحق المعتقلين

إن التعطش الوحشي للانتقام كما يوصف من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية بأنها مروعة وخارج سياقات التعامل مع مفردات ملف شائك يستوجب كشف ما يجري داخل المعتقلات من انتهاكات وانتزاع الاعترافات بالإكراه تزامن مع استمرار تنفيذ أحكام الإعدامات

وعلى الرغم من المناشدات الدولية للسلطات العراقية بوقف تنفيذ الإعدامات إلا أن هذا المسلسل متواصل تحت ذريعة تطبيق القانون وموجباته

وتزامنا مع هذا السياق أطلقت هيئة علماء المسلمين في العراق حملة وطنية مناهضة للإعدامات والانتهاكات التي يتعرّض لها المعتقلون في السجون الحكومية، لتفعيل الجهد الوطني في هذا المجال، خاصة وأن حملات الإعدامات مستمرة

هذا الإعلان جاء في ختام ندوة القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين في العراق بعنوان: (نحو جهد وطني واسع لإيقاف حملات الإعدام والتصفية الجسدية في العراق)، لتسليط الأضواء على جملة من الحقائق في المشهد العراقي، ولا سيّما ما يتعلق بالتطورات المصاحبة لجرائم الانتهاكات والإعدامات في السجون الحكومية؛

وكشف مسؤول القسم السياسي في الهيئة الدكتور مثنى حارث الضاري عن تجاوب كبير من جانب قوى وشخصيات وطنية ومجتمعية عراقية مع دعوة هيئة علماء المسلمين لجعل هذا اليوم يومًا للعمل الوطني موضحا.

أن نسبة كبيرة من المعتقلين الذين أعدموا هم ممن اعتقلتهم السلطات الحكومية تحت ذريعة تأمين عقد اجتماع القمّة العربية في بغداد في آذار/ مارس من سنة (٢٠١٢م)، وهم منذ ذلك الحين محتجزون ويتم إعدامهم تباعًا بعد سلسة من عمليات التعذيب والانتهاكات بمختلف صورها وأنماطها، مستعرضا

صورًا مؤلمة لمعتقلين تعرّضوا لتعذيب شديد، أثناء قراءته نداءً مكتوبًا وجهوه من داخل أحد السجون الحكومية، كشفوا فيه عن حقيقة ما يجري فيها بدءًا من الاعتقالات ودوافعها ومسبباتها، ومرورًا بالتعذيب والتحقيق التعسفي وانتزاع الاعترافات بالإكراه.

وتنبع أهمية اطلاق الحملة الوطنية لمناهضة الإعدامات والانتهاكات التي يتعرّض لها المعتقلون في السجون الحكومية من كونها صرخة تمثل موقف قطاعات كبيرة من العراقين والحاجة لتسليط الضوء على ما يجري في المعتقلات مع استمرار عمليات الإعدامات ما يستدعي جهدا وطنيا جامعا لكشف ما يجري في السجون ووقف الإعدامات في بلد كان مثالا ونبراسا للإنسانية التي تعلمت منه أولى حروف الكتابة وأبجديات القانون.

ينتهكون حقوق العراقيين

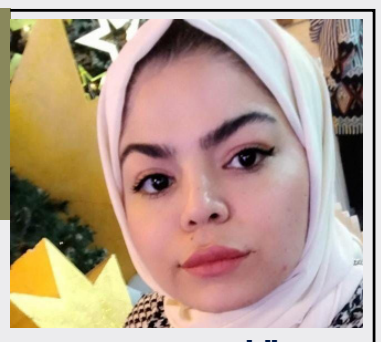

بقلم : سارة جميل
(ناشطة حقوقية عراقية)

عند قراءة الدستور العراقي في مواده المتعلقة بحقوق الإنسان للحظة تظن أنك في بلد الإنسانية اللامتناهية، لوجود نصوص فيه تنص على احترام الإنسان وضمان الحرية التي تجعل الفرد مهمًا وله قيمة عليا، لكن عندما تنظر للواقع ستصعق بعكس ما قاله الدستور، حيث الانتهاكات اللإنسانية المتكررة، التي لا يسلم منها رجل ولا امرأة

وعند الاطلاع على الإحصائيات التي تعدها الأمم المتحدة بشأن المجازر اللا إنسانية التي اقترفتها «المجاميع المسلحة» أو «الميليشيات» تصاب بالذعر ويتجمد الدم في عروقك كانتهاكات الطفولة التي تنتج مجتمع بعقد نفسية، بتعرض الأطفال للضرب المبرح أو التعذيب وهناك الكثير منهم سلبت طفولتهم وأصبحوا يعملون بمهن شاقة ويذهبون بعيدًا عن مقاعدهم المدرسية تاركين خلفهم أحلاما مستقبلية وآمالا محطمة.. أما النساء فلظلمهن حكاية أقسى فهناك الكثير منهن يتعرضن للضرب الشديد والحرمان من الدراسة وهناك قصص أقسى، تتعرض الكثير من النساء إلى الابتزاز من أجل الحصول على لقمة لأطفالها أو راتب لزوجها الذي قتل بأحد الحروب أو الصراعات القائمة منذ الاحتلال إلى اليوم وهناك من يبتزهن على معرفة معلومة عن زوجها الذي سجن ظلمًا أو غُيب عمدًا نتيجة الصراعات الطائفية

وللسجون العراقية نصيب أكبر من اللا إنسانية، فلو اطلعنا على السجون واكتظاظها بالسجناء حيث الكثير منهم سجنوا بدون أدلة أو على أساس طائفي وبتهم كيدية بعد أن مورست عليهم أشد أنواع التعذيب بحقهم كالصعق الكهربائي والتعذيب بالضرب الشديد والاغتصاب وغيرها من الأمور التي تجعل الإنسان يعترف بما لم يقترفه ولم يفكر فيه ..لم تتوقف الانتهاكات عند السجون بل هي منتشرة في كل شبر في أرض العراق هناك الكثير من العراقيين غيبوا عمدًا عن أهلهم منذ سنوات لا يعرف مصيرهم، وهناك الكثير من المهجرين الذين هجروا ظلمًا وتم اخذ مدنهم منهم بالقوة والترهيب، الانتهاكات اللا إنسانية في العراق كثيرة وكبيرة ولن تتوقف طالما أن القانون صامت ومشلول، وطالما هناك حكام يحكمون العراق حسب ما تريد كتلهم وليس ما نص عليه دستورهم..

الحرائق وأثرها على الاقتصاد العراقي

بقلم : عمر الحلبوسي
(باحث اقتصادي)

لم يعد يخفى على أحد أن الحرائق التي تستعر في العراق تستهدف أماكن تجارية وصحية وسكنية تقف خلفها جهات خارجية لها أهدافها التي تسعى من خلالها تحقيق مآرب تهدف إلى إبقاء الوضع تحت سيطرتها، وكذلك إيصال رسائل داخلية وخارجية مفادها إن لم تكن معنا فأنت ضدنا وأن يدنا ستطالك بأفعال تجبرك على السير معنا، فمن يتتبع خارطة انتشار الحرائق في العراق منذ شهرين يجدها تسير وفق خط مرسوم يتصاعد بشكل مرعب له انعكاسات أمنية وسياسية واقتصادية انطلقت بشكل تصاعدي تتشابه معالم هذه الحرائق لتعطي تكامل صورة بأن الفاعل واحد والهدف واحد.

لقد تشكلت خارطة الحرائق بشكل مرعب يؤشر على أن الحرائق لم تقف عند هذا الحد، بل سوف تتصاعد لتستهدف مناطق أخرى ومصالح جديدة وكان انطلاق الحرائق قد استهدف حتى اللحظة المحافظات التالية (دهوك، أربيل، نينوى، الناصرية، بغداد، ديالى، بابل، النجف، البصرة، كركوك) هذه المحافظات العشر لم يأتي استهدافها اعتباطي، بل هو استهداف مدروس مع تصاعد نفوذ واتساع انتشار حزب العمال الكردستاني الذي يتمدد في العراق بدعم إيراني وغطاء وتمويل من ميليشيات مسلحة موالية لإيران حتى أصبحت ميليشيات حزب العمال الكردستاني دولة بداخل العراق تحكم تأمر وتنهي.

وقد جاءت هذه الحرائق لتجهز على واحد من أكبر أسواق محافظة دهوك في كردستان العراق مخلفة خسائر بالمليارات بعدما التهمت النار ١٥٠ محلا تجاريا ومحال في الناصرية وبغداد ومول تجاري في البصرة ومحال ومولات كركوك تتعامل بالمنتجات الغربية ويتضح من هذا الحريق رسالة مفادها بأن كل من يتعامل بغير البضائع الإيرانية فإن مصيره التدمير في وقت تسعى فيه إيران للاستفراد بالعراق وإحكام القبضة عليه دون مزاحمة من أحد، ثم امتدت الحرائق لتشمل واحدا من أعرق الجامعات العراقية وهي جامعة الموصل التي شهدت أراضيها حرائق كبيرة امتدت على ارض واسعة جدا وهنا رسالة تتجلى من هذا الحريق بتدمير صرح علمي بالوقت الذي تقدم فيه إيران تنازلات مالية وعلمية لجلب العراقيين للدراسة في جامعتاها المتهاوية وذلك لسحب الدولار من خلال هؤلاء الطلاب فضلا عن توجيه الطلاب من قبل الجامعات إلى مكاتب إيرانية لكتابة رسائل الماستر وأطاريح الدكتوراه بمقابل مالي يدفع بالدولار ولكم تخيل كم تجني إيران دولارا من خلال هذه العملية.

ثم اتسعت الحرائق لتطال القطاع الصحي العراقي العام والخاص، فقد تعرض مستشفى الزهراء في النجف إلى الحريق ثم بنفس اليوم مساء طال حريق ثاني مستشفى السلام الأهلي في بابل ثم بعدها تعرض مستشفى بلدروز في محافظة ديالى إلى حريق ثم ليصل الحريق إلى مستشفى الشعب الحكومي والذي من المقرر افتتاحه قريبا وهنا تبرز رسالة ممنهجة يتعرض العراق سنويا إلى حرائق تستهدف القطاع الصحي العراقي والهدف منها تدمير ما بقي من هذا القطاع وذلك من أجل أن تنتعش مستشفيات إيران التي تسحب عددا من المرضى العراقيين للعلاج فيها.

ولم تقف الحرائق عن ما ذكر أعلاه، بل امتدت لتشمل القطاع السكني, فقد تعرض مجمع أبراج التوليب في قلب أربيل إلى حرائق في أحد أبراجه قيد الأنشاء١ وهو مجمع سكني حيوي متميز التهمت النيران الإيرانية لمحاولة إجبار الشركة المنفذة لدفع الجزية لإيران التي ترى بأن العراق مساحتها الخاصة وأن كل من يعمل ويستثمر في العراق حتى لو كان عراقيا عليه أن يدفع الجزية لإيران وأدواتها، ثم طالت الحرائق مصفى في أربيل ومحطة غاز المحمودية فإيران تريد أن تستنزف العراق أكثر فأكثر وأن كل مصفى أو محطة تحترق فإيران أكبر الرابحين لكي يزداد استيراد العراق من الوقود والغاز من ايران وبذلك تستنزف اكبر قدر من الدولار وتعمق من ربط العراق فيها.

إن الحرائق التي طالت العراق وأتوقع ستتسع بشكل كبير أوصلت ايران رسائل منها سياسية إلى حكومة الإقليم بأننا قادرون على إحراقكم وقد طالت أيادينا ونارنا المقدسة قلب عاصمتكم أربيل، ثم رسالة سياسية أخرى لكل من يحاول القفز من المركب الإيراني نحو المركب الأمريكي وقد وصلت بشكل بليغ, فضلا عن رسائل أمنية بقدرة ايران على زعزعت الوضع الأمني متى ما تشاء، والأبلغ من ذلك رسائل اقتصادية كانت واضحة من خلال اختيار الأهداف بعناية ذات تأثير اقتصادي كبير وقد خلفت الحرائق خسائر مالية بالمليارات وأنهت عمل الكثير من العاملين بهذه المصالح لتفاقم من مشكلات العراق الاقتصادية, بالوقت الذي لم يعلن عن الفاعل الذي ينفذ الحرائق, لكن مصادر فاعلة مهمة أكدت بأن الفاعل لكل هذه الحرائق هو الإرهابي الدولي (حزب العمال الكردستاني) مدعوم من ايران والذي يتمدد في العراق تحت راعية إيرانية وغطاء من الميليشيات ليشكل دولة داخل دولة ويؤسس لحكم خاص به وقد كشفت الكثير من التحقيقات عن فاعلين مرتبطين بحزب العمال الكردستاني ولذلك جرى التكتم عنها وتقييدها ضد مجهول.

هل سيفقد الدولار سيطرته على العالم؟

بقلم. د. نزار رافع

بالرغم من التوترات والأزمات المالية والاقتصادية يبقى الدولار مهيمنا على الأسواق العالمية ويحافظ على مكانته باعتباره العملة الدولية الأولى في مجال التجارة واحتياطات البنوك المركزية وغطاء لعملات عدد كبير من الدول، وإن التوقعات بتلاشي قوته بحسب تقارير بنك مورغتن ستانلي الذي أشار إلى مخاوف إمكانية التخلص من الدولار الأمريكي في نهاية المطاف باعتباره العملة الأكثر تداولا والأوسع استخداما في العالم.

وأشارت التقارير إلى الحذر من العملات المنافسة مثل اليوان الصيني والين الياباني وعملة البريكس الموحدة في حال الاتفاق عليها وإطلاقها، إذ يمكن أن يعطلوا سوق الدولار ولكنه لن يكون بالوقت القريب حسب ما ذكر تقرير بنك مورغان، وأضافت التقارير الى أن هناك عوامل من شأنها أن تحد من منافسة الدولار منها:

١- اليوان الصيني: اليوان ليس سائلا بما يكفي لتحدي الدولار ويرجع ذلك الى الضوابط الصارمة التي تفرضها الصين على عملتها والتي تحد من حجم الأموال النقدية التي يمكن ادخارها أو إخراجها.

٢- المخاوف من الديون الأمريكية تضاؤل الثقة بالدولار الأمريكي وتزيد من مخاوف ارتفاع حجم الدين الأمريكي الذي يزيد عن (٣٤ تريليون دولار) وهو مبلغ قياسي فائق الخطورة.

٣- التشفير ليس بديلا حاليا: قد تكون العملات المشفرة بديلا للدولار ولكن تقلباتها تجعلها أقل منافسة للدولار.

إن إزاحة العملة المهيمنة في العالم هو أمر يحدث على مدار عقود كما قال الاقتصاديون لموقع بزنز انسايدر حيث يستغرق الناس وقتا طويلا للتحول الى العملات الأخرى بمجرد التعرف على العملة المهيمنة على أنها آمنة، بالنهاية سنعود الى زمن سيطرة الدولار على التجارة والتبادل التجاري بالعالم كعملة اولى رئيسية حيث ستبق هذه الهيمنة أحداث سياسية وصراعات ساهمت بهذه السيطرة ولن يفقد الدولار سيطرته على العالم إلا بأحداث سياسية وصراعات عالمية عسكرية مشابهة لتلك الأحداث.

إعدامات أم اغتيالات

هيئة علماء المسلمين تعقد ندوة خاصة تدعو فيها لتشكيل لجنة وطنية لإيقاف حملة الإعدامات في العراق

عقد القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين في العراق ندوة خاصة بعنوان: (نحو جهد وطني واسع لإيقاف حملات الإعدام والتصفية الجسدية في العراق)، بهدف تسليط الأضواء على جملة من الحقائق في المشهد العراقي، ولا سيّما ما يتعلق بالتطورات المصاحبة لجرائم الانتهاكات والإعدامات في السجون الحكومية

وتحدّث في الندوة مسؤول القسم السياسي في الهيئة الدكتور (مثنى حارث الضاري) الذي تناول عددًا من المحاور المتعلقة بموضوعها الأساسي، وما في سياقه من وثائق وشهادات ومتابعات، مشيرًا إلى جهد هيئة علماء المسلمين في مجال حقوق الإنسان وفي ملف الإعدامات على وجه الخصوص، فضلاً عن بيان الهيئة الذي صدر برفض عطلة «يوم الغدير» والمساقات الطائفية التي يريدها السياسيون من وراء إقرار هذا اليوم عطلة رسمية في البلاد.

وأكّد الدكتور (مثنى الضاري) في هذا الصدد على وجود تجاوب كبير من جانب قوى وشخصيات وطنية ومجتمعية عراقية بشأن دعوة هيئة علماء المسلمين لجعل ما فرض طائفيا على الشعب العراقي من جعل يوم الغدير عطلة رسمية، وكانت الهيئة قد دعت إلى جعله يوما للعمل الوطني، مشيرًا إلى أن ردود الأفعال التي صدرت عن الطائفيين تجاه بيان الهيئة ودعوتها تشير إلى حجم التأثير الكبير الذي أحدثه البيان ولا سيّما في تصحيح المفاهيم وتجلية الحقائق.

وضمن محاور الندوة كشف مسؤول القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين في العراق، عن إطلاق الهيئة حملة وطنية مناهضة للإعدامات والانتهاكات التي يتعرّض لها المعتقلون في السجون الحكومية، مؤكدًا على ضرورة تفعيل الجهد الوطني في هذا الشأن، خاصة وأن حملات الإعدامات مستمرة، في ظل سلطة قضائية موغلة بالفساد والطائفية.

ولفت الدكتور (مثنى الضاري) إلى أن نسبة كبيرة من المعتقلين الذين أعدموا هم ممن اعتقلتهم السلطات الحكومية تحت ذريعة تأمين عقد اجتماع القمّة العربية في بغداد في آذار/مارس من سنة (٢٠١٢م)، وهم منذ ذلك الحين محتجزون ويتم إعدامهم تباعًا بعد سلسلة من عمليات التعذيب والانتهاكات بمختلف صورها وأنماطها، مخاطبًا النظام العربي الرسمي بجملة من التساؤلات حول هذه المسألة الخطيرة التي تشير إلى إمكانية تكرارها مرة أخرى بعدما طُرحت مؤخرًا نية عقد القمّة القادمة في بغداد العام المقبل!

واستعرض الدكتور الضاري في الندوة؛ صورًا مؤلمة لمعتقلين تعرّضوا لتعذيب شديد، أثناء قراءته نداءً مكتوبًا وجهوه من داخل أحد السجون الحكومية، كشفوا فيه عن حقيقة ما يجري فيها بدءًا من الاعتقالات ودوافعها ومسبباتها، ومرورًا بالتعذيب والتحقيق التعسفي وانتزاع الاعترافات بالإكراه، وانتهاءً بتورط القضاة أنفسهم في عمليات التعذيب أو إصدارهم الأحكام الجائرة ومنها الإعدام بحق المعتقلين رغم علمهم ببراءتهم أو إلصاق التهم فيهم عنوة، فضلاً عن قناعتهم بأن ما يعترف به المعتقل إنما هو نتيجة شدة التعذيب وقسوة الانتهاكات لكنهم رغم ذلك يصدرون أحكامًا ظالمة بحقه.

وحذر مسؤول القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين في العراق الأمّة الإسلامية من خطورة ما يجري في العراق من المحاولات الطائفية الرامية إلى الطعن بعقيدة وثقافة المسلمين، ومحو تراثهم، والنيل من شريعة الإسلام وأحكامها ومقاصدها، والانتقاص من رموزها وتكفيرهم، واستغلال ذلك في تهديد السلم المجتمعي والعبث بحياة الناس ومصائرهم، مستشهدًا بالأمثلة الكثيرة الدالة على ذلك ومنها إقرار ما يسمى «يوم الغدير» عطلة رسمية في العراق، مؤكدًا أن التصدي لهذا النوع من الهجمات يوازي ما يجري في جبهات الأمة الأخرى من مثل غزة، والسودان وغيرهما، وأن الصراع العسكري في مواجهة عدو الأمة مكافئ للصراع الفكري في مواجهة العدوان الثقافي الذي يسلّطه الطائفيون على ثوابتها وقيمها ومبادئها.

وأعلنت الهيئة عن وجود نداءات من داخل السجون في العراق لرفع الظلم والانتهاكات التي تمارس ضدهم، وفيما يأتي نص النداء الذي أعلنته الهيئة في ٢٠٢٤/٦/٢٥، ومراحل الاعتقال والتحقيق التي يتعرض لها المعتقل في العراق ظلما وجورا.

نداء إلى كافة المنظمات والمفوضيات المعنية بحقوق الإنسان نكتب هذا الملخص لعلنا نجد حلا أو إنصافا لمشكلة المعتقلين في السجون الحكومية في العراق، والتي تبدأ من مرحلة الاعتقال والتحقيق مرورًا بالقضاء المسيّس ثم الانتهاء في وزارة العدل وسجونها والمعاناة فيها.

- مرحلة الاعتقال:

١- الاعتقالات تتم بدون مذكرات إلقاء قبض، وعن طريق مصدر سري، أو شاهد متهم تم انتزاع الاعترافات منه بالضغط والإكراه، وبعد أن تنتزع الاعترافات منهم قسرا، يتم الضغط عليهم أيضا بنفس الطريقة ليتم انتزاع اعترافات منهم على أشخاص آخرين فيكون شاهدا متهما، وهكذا تتم السلسلة، بحيث هناك حادثة قتل لشخص واحد مثلا وصل عدد المعتقلين فيها أكثر من (٦٠) شخصًا.

٢- (الضابط المحقق) تكون لديه حاسبة مسجل فيها كل الحوادث، ويعلم الضابط أن المعتقل يسكن في المنطقة المعينة؛ فيحاول إرغامه بالاعتراف بكل الحوادث التي حصلت في منطقته، وهكذا ينسب للمعتقل أكثر من حادثة، ثم يقوم الضابط المحقق لينجز هذه الدعاوى، فيتصل بذوي المجني عليه ويطلب منهم الشكوى على أساس الاعتراف، وليس على أساس التشخيص أو الشهود، وهذا هو حال آلاف الدعاوى في العراق.

٣- ثم يحضر (قاضي البداية) في مراكز التحقيق والاعتقال، والتحقيق يجري بعلمه كونه يجلس في الغرفة المجاورة لغرفة التعذيب ويتم عرض المعتقل مباشرة على القاضي بمجرد انتزاع الاعتراف منه، وفي حالة الإنكار يتم إعادة المتهم للتعذيب مرة أخرى وهكذا تستمر معاناة المتهم الموقوف لأيام وربما لأشهر إلى حين إجباره على الاعتراف القسري، وهناك قضاة يمارسون التعذيب بأنفسهم.

٤- ثم بعد إجبار المعتقل على الاعتراف وتصديق أقواله من قبل القاضي البدائي المتواجد في مراكز التحقيق؛ تكون بعد ذلك الإجراءات شكلية لا قيمة لها، بداية من تسيير المتهم إلى المحكمة المركزية بحيث لا يمكن للمعتقل الإنكار؛ لأن القاضي صدق أقواله في مركز التحقيق، وحضور المعتقل للمحكمة فقط لدخوله سجل المحكمة كونه تم تسييره لها أي فقط لإكمال الصورة، ولا يسمح للمحامي بحضور مثول موكله أمام القاضي البدائي، وإنما كل قاضي لديه محامي منتدب يتعامل معه ليصادق على أقوال المعتقل المأخوذة سلفا، وهذا المحامي لا يعترض على آثار التعذيب أو إنكار التهمة وهذا هو السيناريو المعمول به.

٥- القضاء للأسف غير مستقل ومسيطر عليه من قبل الأحزاب والمتسلطين وأصحاب النفوذ والميليشيات، وهو مخترق في كل فروع المؤسسة القضائية؛ وبعد أن يتم الحصول على الاعتراف ومصادقته من قبل القاضي البدائي يصبح الأمر شكليًا فالأمر محسوم سلفا قبل دخول محكمة الجنايات.

٦- في كثير من الأحيان لا يتم إرسال المعتقل إلى المستشفى الشرعي لإجراء فحص طبي أثناء فترة التحقيق، إلا بعد الحكم عليه من قبل الجنائية ولهذا تضيع كل آثار التعذيب أو تشفى أو تندثر، بعد عدة سنوات، وبعضهم ممن يتم عرضه على الطب الشرعي يتم الضغط على الطبيب لإملاء ما يريده ضابط التحقيق.

٧- هناك حالات كثيرة من كشف الدلالة تتم بدون حضور القاضي البدائي، والمركز التحقيقي هو الذي يقوم بإحضار بعض الحيازات وأسلحة المتوفرة لديهم، ويتم تصويرها مع المعتقل.

٨- ولا يمكن تجاهل الدوافع الطائفية في تشديد الأحكام فمثلا أحد قضاة التمييز شدد حكم الإعدام ب (٥٠٠٠) دعوى، حيث حكم عليهم بالإعدام لأسباب طائفية.

٩- تأخير إطلاق السراح المفرج عنهم، بحيث هناك من تم الإفراج عنهم ولكن لا يخرجون إلا بعد ثلاثة أشهر ومنهم أكثر من ذلك.

١٠- في كثير من الأحيان لا يؤخذ بتقارير اللجان الطبية.

١١- ولا يؤخذ بالعمل بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان ولا يعتبر بها داخل السجون سواء في مرحلة التحقيق أو في السجون الدائمية أو حتى في المحاكم المركزية.

١٢- هناك دعاوى لنزلاء ضد اللجان التحقيقية مجمدة في القضاء.

١٣- بعد الحكم على المتهم يتم إحالة المعتقل (النزيل) إلى سجون وزارة العدل (دائرة الإصلاح العراقية).

الانتهاكات داخل السجون، ومنها:

١- الطعام: مخصص لكل نزيل معتقل في سجون وزارة العدل (١٠) آلاف دينار، ولكن ما يصل إلى كل نزيل يوميا تقريبا قيمته (٢) آلاف دينار إن لم يكن أقل.

٢- الشركة المتعاقدة لإطعام النزلاء متعاقدة مع وزارة العدل لمدة (٤) سنوات وهذا غريب إذ أن التعامل سنويا بمناقصة علنية، وذلك لأن هذه الشركة تابعة لأحد الأحزاب ذات الارتباطات الخارجية.

٣- الشركة المتعاقدة لإطعام النزلاء هي نفسها التي تمتلك الحانوت الذي يبيع المواد الغذائية للنزلاء بحيث أن أسعار الحانوت مرتفعة جدا، فعلى سبيل المثال سعر كيلو الرز (٣) آلاف دينار، وسعر الدجاجة التي وزنها (٩٠٠) غرام هو (١٠) آلاف دينار أو يزيد.

٤- الملابس: المفروض أن دائرة الإصلاح هي التي توزعها على النزلاء لكن هذا لا يحدث، حيث يضطر النزيل لشرائها من الحانوت لأن الدائرة تمنع دخول الملابس من قبل ذوي النزلاء. ويبيع الحانوت السروال ب (٢٥) ألف دينار، والقميص ب (٢٥) ألف دينار، والملابس الداخلية كل قطعة ب (٥) آلاف دينار والقائمة تطول.

٥- المعاملة طائفية وهناك تمييز بين النزلاء، فمثلا نزلاء من أهل المحافظات الغربية والشمالية كل (٦٠) معتقل في غرفة مساحتها (٥×٦) متر، والنوم فيها بنظام الخفارات لأن المكان لا يستوعب هذا العدد، وهذا العدد كله يستعمل حمامًا واحدًا مشتركًا مع التواليت داخل الغرفة، والمواجهة كل شهر مرة لمدة ساعة ولا يسمح بإدخال الملابس والعلاجات.

بينما هناك نزلاء تابعون لأحزاب ومحكوم عليهم بجرائم متعددة كما في الرصافة الرابعة وسجن الرصافة الأولى يتم عزلهم في قاعات لهم فيها كل نزيل سرير خاص و(موبايل خاص)، والمواجهة مفتوحة لهم كل أسبوع مرة، ويسمح لهم بإدخال الطعام والملابس والعلاجات من قبل ذويهم، والمواجهة لأكثر من (٤) ساعات.

٦- صلاة الجماعة بالنسبة لطائفة معينة ممنوعة مع مواقيت الصلاة التابعة لهذه الطائفة.

٧- في كل قاعة هناك مراقب يكلف من قبل إدارة السجن، وهذا المراقب يكون من طائفة معينة على الرغم من أن غالبية معتقلي القاعة هم من الطائفة الأخرى، وهذا المراقب هو مصدر المعلومات للدائرة، حيث يقوم بالافتراء على المعتقلين بتهم مختلفة لمجرد أنك تخالفه في المذهب، وهناك من يشجعهم في الدائرة والشؤون وغيرهم.

٨- لكل مراقب عصابة بعلم الدائرة: تقوم هذه العصابة بالاعتداء وضرب أشخاص معينين بتوجيه من الدائرة وعلمها في خفارات معينة وبتوجيه منظم.

٩- القاعات فيها ازدحام بشكل كبير جدا. والتشميس غير منتظم ولمدة قصيرة لا تتجاوز ١٥ دقيقة فقط.

١٠- الطبابة يوم واحد هو في الأسبوع يتم عرض (٣) نزلاء من كل قاعة فقط، وعدد كل قاعة أكثر من (٦٠) شخصا. والعلاج غير متوفر، والإرساليات والعمليات الخارجية تكاد تكون منعدمة.

الميثاق الوطني العراقي يؤكد أن ما كشفه تقرير الخبراء من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في العراق إنما هي حقائق معلومة، وأن الإعدامات بحق المعتقلين الأبرياء هي اغتيالات متعمدة ذات أهداف مذهبية، وفيما يأتي نص البيان:

بيان رقم (١٥٢)

الخبراء بالأمم المتحدة يؤكدون

أن الإعدامات في العراق جريمة ضد الإنسانية

أصدر خبراء في مجال حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تقريرًا مهما كشفوا فيه عن بعض الحقائق عما يتعرض له المعتقلون من الرجال والنساء والأحداث في العراق، من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان عبر انتزاع الاعترافات منهم بالتعذيب المميت، من خلال ممارسة أساليب وحشية انتقامية يندى لها جبين الإنسانية.

وأوضح الخبراء أن الإعدامات اتسعت بشكل مخيف في العراق، وتنفذ بحسب قانون الإرهاب في الفقرات: الثانية الثالثة والرابعة، استجابة لطريقة التعامل الطائفي التي تنتهجها قوى الإطار التنسيقي في التعامل غير الإنساني مع مكونات الشعب العراقي، ولا سيما (سنة العراق) الذين يتعرضون لشتى أنواع انتهاكات حقوق الإنسان بدأ من التهجير القسري مرورا بالاعتقالات التعسفية وانتهاءً بالإعدامات المستمرة، فضلا عن الاستيلاء على مدنهم التي أصبحت منزوعة السكان، وهذه جرائم ترتقي لتكون من جرائم الإبادة الجماعية التي يجرمها القانون الدولي والإنساني ومواثيق الأمم المتحدة.

إن الميثاق الوطني العراقي يؤكد أن ما كشفه تقرير الخبراء من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في العراق إنما هي حقائق معلومة، وأن الإعدامات بحق المعتقلين الأبرياء هي اغتيالات متعمدة ذات أهداف مذهبية.

وإن التقرير الأخير يتفق تمامًا مع الوقائع التي يقوم على أساسها الحراك المكثف من قبل القوى المناهضة للاحتلال والعملية السياسية الحالية، التي تتواصل بشكل مباشر مع المنظمات الدولية بهذا الشأن، كمنظمة: هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، وتقدم الأدلة الثابتة حول تنفيذ جرائم الإعدامات التي ينتظرها أكثر من ثمانية آلاف معتقل، بعد موافقات أعطاها رئيس الجمهورية الحالي؛ إرضاء للإطار التنسيقي وإيران الداعمة له.

لذلك ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى استخدام سلطاته الأمية في إصدار قرار إيقاف الإعدامات المستمرة في العراق، ونتقدم بالشكر والتقدير لجميع المنظمات الدولية على سرعة استجابتها الإنسانية، بالوقوف ضد حملات الإعدامات وانتهاكات حقوق المعتقلين في العراق، وندعوها إلى بذل المزيد من الجهد في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في العراق.

وفي الوقت نفسه نرحب بدعوة هيئة علماء المسلمين في العراق، حول تشكيل لجنة وطنية لمتابعة شؤون المعتقلين العراقيين؛ ونضع جميع إمكانيات قوى الميثاق لها، وندعو جميع القوى المناهضة للعمل المشترك في سبيل قضية المعتقلين وإيقاف الإعدامات الطائفية، فضلاً عن دعوة عموم العراقيين إلى مناصرة المظلومين في السجون الحكومية، ونؤكد للشعب العراقي على مواصلتنا متابعة وتوثيق المعلومات المتعلقة بجميع المدانين في ارتكاب هذه المجازر بحق الأبرياء، وتقديمهم للعدالة عاجلاً أو آجلاً؛ لأن الحقوق لا تسقط بالتقادم.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي

٢٠٢٤/٧/١